S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

UN LIBRARY
JUN 09 1992
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

S/24044
1 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي ، أود أن أرفق لكم طيا رسالة السيد أحمد حسين ، وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ حول القرارات التي اعتمدتها اللجنة التي عينتموها بشأن مسالة الحدود بين العراق والكويت والتي قررت بموجبها ترسيم الحدود البرية .

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الدكتور عبد الامير الانباري
السفير
الممثل الدائم

070692 050692 050692 (٩٢)ض١٠٣٨ 92-23345

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ وموجهة
الى الامين العام من وزير خارجية العراق

لا شك أنكم قد اطلعتم على القرارات التي اعتمدتها بتاريخ ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٢ اللجنة التي عينتموها بشأن مسألة الحدود بين العراق والكويت في دورتها الخامسة التي انعقدت في نيويورك مؤخرا ، والتي قررت بموجبها ترسيم الحدود البرية .

وأود بهذه المناسبة أن أبيّن لكم وجهة نظر حكومة العراق في هذه المسألة الخطيرة لما لها من أهمية حيوية ليس بالنسبة لمصالح العراق فحسب بل وأيضا المصلحة المشتركة سواء في منطقتنا العربية ، أو المناطق الاخرى من العالم التي تشهد منازعات دولية تخص الحدود .

أولا : قبل كل شيء أود أن أشير الى رسالتي الموجهة الى الامين العام للامم المتحدة المؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ في شأن موقف حكومة العراق من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي اعتمده المجلس في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ (S/22456) والتي تناولت في البند الاول منها ما ورد حول مسألة الحدود بين العراق والكويت في القرار المذكور في هذا الصدد ، ذكرت في رسالتي الآتي :

"أولا : رغم أن القرار يؤكد في ديباجته حقيقة أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة فإنه في الكثير من أحكامه الجائرة لم يحترم هذه السيادة بل تعرّض لها ولحقوقها المثبتة في الميثاق وفي القانون والعرف الدوليين بشكل لم يسبق له مثيل ، ففي مسألة الحدود فرض مجلس الامن وضعا محددا للحدود العراقية الكويتية ، في حين أن المعروف قانونيا وعمليا في التعامل الدولي أن تترك مسائل الحدود لاتفاق الدول ، لان هذه هي القاعدة الوحيدة التي تحقق مبدأ استقرار الحدود .

"ومن ناحية أخرى لم يأخذ قرار المجلس بنظر الاعتبار وجهة نظر العراق المعروفة لديه من أن ما ورد بشأن الحدود بين العراق والكويت في الوثيقة المسماة "محضر متفق عليه بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والامور ذات العلاقة" المؤرخة في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٣ لم يستكمل

الاجراءات الدستورية بتصديقه من قِبَل السلطة التشريعية ورئيس الدولة في العراق مما أبقى مسألة الحدود معلّقة دون حل ، وفرض المجلس على العراق الحدود مع الكويت . كما أن المجلس بهذا الاسلوب الغريب قد نقض بنفسه أحد بنود القرار (٦٦٠) الذي كان الاساس في القرارات اللاحقة التي أصدرها المجلس .. فالقرار (٦٦٠) دعا في فقرته الثالثة العراق والكويت لحل الخلافات عن طريق التفاوض ، وأن مسألة الحدود كما هو معلوم هي من بين أهم تلك الخلافات . ان العراق قد أبلغ المجلس رسميا بقبوله للقرار (٦٦٠) واستعداده لتنفيذه ، غير أن المجلس تجاهل هذا الموقف القانوني وناقض قراراته السابقة واتخذ قرارا جائرا بفرضه شروطا جديدة على العراق وفرض عليه كبلد مستقل ذي سيادة وعضو في الامم المتحدة وضعا حدوديا وجرّده من الحق في إثبات حقوقه الاقليمية وفق قواعد القانون الدولي ، وبذلك أيضا يكون المجلس قد حرم العراق من أعمال ارادته الحرة وتثبيت رضاه التام بتلك الحدود .

"إن قرار المجلس فيما يتعلق بموضوع الحدود قرار جائر يشكل سابقة خطيرة لم تشهد المنطقة الدولية مثيلا لها وتنتقص هذه السابقة من سيادة الدول وقد أكد ذلك عدد من أعضاء المجلس المنصفين في مداخلاتهم أثناء التصويت على القرار .

"ويلاحظ كذلك أن الولايات المتحدة الامريكية ، صاحبة مشروع القرار الاصلي للقرار المرقّم ٦٨٧ والذي يفرض الحلول للخلافات الحدودية والخلافات الاخرى بين العراق والكويت ، ترفض فرض أي حلول على حليفتها اسرائيل بمقتضى المواثيق والقرارات التي أقرتها الامم المتحدة وبموجب القانون الدولي .

"وعلاوة على ذلك تمنع الولايات المتحدة الامريكية مجلس الامن من القيام بمسؤولياته تجاه النزاع العربي - الصهيوني وسياسة اسرائيل في ضم الاراضي العربية المحتلة وإقامة المستوطنات وتهجير السكان ونكران حقوق الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة وذلك بممارسة حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار يحظى بموافقة جميع الاعضاء الآخرين في المجلس لمجرد عدم قبول اسرائيل بقرار يتوخى حلا عادلا للنزاع" .

ثانيا : طلب مجلس الامن في الفقرة ٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الى الامين العام "أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بين العراق

والكويت ، مستعينا بالمواد المناسبة ، بما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الامن S/22412 ، وأن يقدم الى مجلس الامن تقريرا عن ذلك في غضون شهر واحد" . واستنادا الى ذلك أعد الامين العام مشروع تقرير وقدمه المستشار القانوني للامم المتحدة الى ممثل العراق الدائم لدى الامم المتحدة في نيويورك في اجتماع عُقد بينهما بتاريخ ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ وطلب منه بيان رأي الحكومة العراقية . وقد أبدينا ملاحظاتنا في رسالتي المؤرخة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ (S/22558 ، المرفق الثاني ، الضميمة) ، والتي تتلخص بالنقاط الآتية :

١ - عدم توفر أي أساس قانوني لاعتبار مجلس الامن للخارطة الواردة في الوثيقة S/22412 الصادرة بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١ بطلب من الممثلية الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية من جملة المواد المناسبة التي تستند عليها عملية الترسيم . ان الحكومة العراقية لم تكن طرفا في رسم الخارطة المذكورة ، كما أنها لم تعترف بها ولا يتوفر أي دليل على مثل هذا الاعتراف . وعلى هذا الاساس يكون اعتبار تلك الخارطة من جملة المواد التي تستند عليها عملية الترسيم بمثابة فرض جائر من جانب واحد على ارادة العراق ، وهو دولة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة ، وحكم مسبق على سير خط الحدود على الارض قبل أن تباشر أية لجنة بعملية ترسيم الحدود .

٢ - إن إبداء المساعدة من الامين العام لوضع التدابير لترسيم الحدود بين العراق والكويت ينبغي أن يوفر التوازن الكامل بين ما يمكن أن يذهب إليه أي من الطرفين في سياق تنفيذ عملية الترسيم ، وأن يؤمن لحسم الخلافات التي يمكن أن تطرأ بينهما في المواقف الفنية اسلوبا يحقق العدالة والانصاف . ومن هذا المنطلق ارتأينا أن تشكيل اللجنة الذي اقترحه الامين العام للقيام بعملية الترسيم لا يمكن أن يحقق العدالة والانصاف وخاصة في ضوء ما هو موضح في (١) أعلاه . فقد اقترح الامين العام تشكيل اللجنة من خمسة أعضاء ، إثنان يمثلان كل من العراق والكويت ، وثلاثة خبراء مستقلين يقوم الامين العام باختيارهم وبتعيين واحد منهم رئيسا للجنة . كما اقترح الامين العام أن تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الآراء . ومع ذلك ان حكومة العراق عبرت بنفس الوقت عن اعتقادها بأنه طالما سوف لن يكون لها دور في اختيار الخبراء المذكورين فإنه سوف لن يكون بوسعها التثبت مقدما من حقيقة استقلاليتهم . وبالتالي فإن رأيها في سياق عملية الترسيم سيكون ممثلا بعضو واحد فقط من بين خمسة أعضاء .

٣ - بالاضافة إلى ما ورد في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من الاسس التي تستند عليها عملية الترسيم ، أورد مشروع تقرير الامين العام أسسا أخرى تم التعبير عنها بصورة غامضة وغير محددة . فقد ذكر مشروع التقرير أن بوسع اللجنة "استخدام التكنولوجيا المناسبة" ، وأن اللجنة ستتولى "اتخاذ التدابير اللازمة لتشخيص وفحص المادة المناسبة ذات العلاقة بترسيم الحدود" . ولذلك طلب العراق توضيح هذه المفاهيم لان ذلك سيساعد على تقليص احتمالات الخلاف مستقبلا عند مباشرة اللجنة لاعمالها .

٤ - لقد حمّل مشروع تقرير الامين العام العراق نصف نفقات عملية الترسيم مما دفع حكومة العراق إلى التساؤل عن أساس هذا الرأي طالما أن محتوى المقترحات التي وردت في مشروع التقرير بمجملها تكاد ترقى كما يبدو إلى كونها "عقد إذعان" ليس للعراق أي حرية ارادة في الاتفاق الرضائي على مضامينه . لقد كان المعروض هو أن يتحمل العراق نصف نفقات عملية الترسيم دون أن يكون لرأيه في مجمل عملية الحدود ، سواء في تحديدها أو ترسيمها ، أي اعتبار . ومن هذا المنطلق لم تجد الحكومة العراقية على أساس من مبادئ العدالة والانصاف أي مبرر لتحمل أية نفقات لعملية مفروضة عليها .

والجدير بالذكر أن حكومة العراق قد أكدت للامين العام كامل استعدادها للتشاور في شأن الملاحظات التي أبدتها سواء في نيويورك أو في أي مكان آخر . كما أشارت إلى أنه مثلما قبل العراق بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) رغم اعتراضاته عليه ونقده لمضامينه . فإن الحكومة العراقية سوف تتعاون مع الامين العام وتسمي من يمثلها في لجنة الترسيم حتى إذا لم يأخذ الامين العام بالاعتبار ملاحظات وآراء الحكومة العراقية وذلك بسبب استمرار نفس الظروف التي تفرض على العراق القبول .

لقد ردّ الامين العام برسالته المؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ (S/22558 ، المرفق الثالث) على ملاحظات وآراء العراق مركزا في رده على نصوص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يتعلق باسس الترسيم وكأنها لم تكن معروفة للعراق ، وعبر عن تطمينه للعراق بانه سيحرص على ضمان استقلال الخبراء ، وأحال إلى لجنة الترسيم مهمة تفسير بعض المفاهيم الغامضة لاسس الترسيم بدعوى أن توضيحها من قبله سيؤثر على استقلالية عمل اللجنة ، وأبدى بأن اسهام العراق في اللجنة سيمكن الحكومة العراقية من بيان آرائها ومن ثم لابد عليها من تحمل نصف نفقات عملية الترسيم . وبهذه الردود لم يصب الامين العام الهدف الجوهري لملاحظات وآراء العراق التي تركزت محصلتها في الامل بأن

يتوخى الامين العام في ضوء فرض قرار مجلس الامن لصيغة تحديد الحدود بين العراق والكويت ولاسس عملية ترسيم الحدود تامين العدالة والانصاف من خلال تحقيق التوازن بين موقف الطرفين والمساواة بينهما في بعض الجوانب الحيوية جدا هي : طريقة تشكيل اللجنة ، واسلوب قيامها بعملها الفني ، وطريقة اتخاذها للقرارات ، وطبيعة القرارات المذكورة وصفتها وغيرها من الامور المهمة . من أجل ذلك دعت الحكومة العراقية إلى التشاور ، تلك الدعوة التي أهملها الامين العام كليا بعد أن دفع بمشروع تقريره بدون أي تعديل إلى مجلس الامن في الوثيقة S/22558 بتاريخ ٢ أيار/مايو ١٩٩١ . وعلى الرغم من كل هذا فقد شارك العراق في عمل اللجنة .

ثالثا : كما تعلمون عقدت اللجنة دورة اجتماعاتها الاولى في نيويورك في الفترة ٢٢-٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ والتي اقتصرت على تناول الامور التنظيمية . وقد قررت اللجنة بأن عملها "فني وليس سياسي" وأن طبيعة المهمة الموكولة إليها تخص "ترسيم الحدود" حصرا ، وكلفت الخبيرين المستقلين السيدين ايان بروك (السويد) ووليم روبرتسون (نيوزيلندا) بتقديم خطة العمل في الدورة اللاحقة .

وانعقدت بعد ذلك الدورة الثانية من اجتماعات اللجنة في جنيف للفترة ١ ولغاية ١٣ تموز/يوليه ١٩٩١ . وقدم الخبيران المستقلان في هذه الدورة "ورقة مناقشة" تضمنت حسب وصفهما لها بعض المعلومات عن خلفية تفسير ما سمي بمسار الحدود مما يشكل نقطة البداية لمناقشات اللجنة .

وكما هو معلوم لديكم ، اعتمدت اللجنة في تلك الدورة جملة من القرارات الخطيرة الجوهرية والغنية حسمت بموجبها المرتكزات الاساسية لما يسمى بمسار الحدود البرية في جو تميز بجملة من الخصائص التي لا يمكن أن يغفل عنها المراقب المنصف والموضوعي . واسمحوا لي أن أتناول مثالا واحدا عن كيفية توصل اللجنة إلى قرار رئيسي من قراراتها الجوهرية الذي تعلق بخلق نقطة انعطاف المسار في سفوان ، وهي نقطة تحكمت في مجمل مسار ما سمي بالحدود في الشمال وباتجاه الشرق . لقد اعتمد الخبيران المستقلان في تفسيرهما لهذا المسار وتثبيت النقاط الاساسية له على وجهة نظر مسحية استندت بالدرجة الاساس على المراسلات والخرائط البريطانية التي تعود لفترة كانت فيها بريطانيا هي القوة المستعمرة والمسيطرة في المنطقة . وقد سعى الخبيران لدعم وجهة نظرهما بالاشارة إلى خرائط عراقية للتدليل منها على وجود مفهوم عراقي لرسم ما سمي بالحدود برغم أن الخرائط المذكورة تنص بشكل صريح على نفي الاقرار بها لاغراض الترسيم (disclaimer) الذي يترتب عليه إنتفاء الاعتراف بطريقة

رسم مسار للحدود أو القبول الضمني بها أو القبول بها بسبب السكوت . كما سعى الخبيران أيضا للتدليل على وجهة نظرهما بشأن المفهوم العراقي لرسم الحدود على مذكرة دبلوماسية عراقية تعود لشهر حزيران/يونيه ١٩٤٠ تخص موقع علامة الحدود التي وضعها البريطانيون في جنوب سفوان ، وعلى مقترح عراقي يعود لعام ١٩٥٥ يخص طريقة رسم الحدود بين سفوان والبحر الذي انطوى على تعديل صيغة سميت تحديد الحدود لعام ١٩٣٢ برغم معرفة الجميع بأن العراق لم يوافق مطلقا على أية صيغة للترسيم بريطانية كانت أم غيرها ، وهذا فضلا على أن بريطانيا قد رفضت ما ورد في المذكرة العراقية لعام ١٩٤٠ ، وأن بريطانيا قد شوهت المقترح العراقي لعام ١٩٥٥ ورفضته الكويت .

لقد ذكر ممثل العراق مثلا ، ردا على إتجاه الخبيرين في هذا الصدد ، بأن خلق نقطة انعطاف لمسار خط ما يسمى بالحدود في سفوان بأن الخبيرين لم يلتفتا إلى الصيغة الواردة في وثيقة عام ١٩٣٢ بدقة وانصب اهتمامهما على الخرائط حسب . فالواضح من الصيغة المذكورة أن سفوان ذكرت مرتين ، مرة بصيغة "جنوب خط عرض سفوان" وذلك كوصف لتحديد نقطة نهاية المسار في المنطقة الغربية في وادي الباطن فقط وليس لأي غرض آخر ، ومرة أخرى بصيغة "مارة بجنوب آبار سفوان" كوصف لمسار الخط باتجاه الشرق من نقطة الباطن لغاية نقطة إلتقاء خور عبد الله بخور الزبير . ومن هذا يتبين بجلاء بأن نقطة انعطاف سفوان قد خلقت دون مبرر . كما أبدى ممثل العراق في هذا الصدد بأن الاعتماد على وجهة النظر المسحية الصرف في شأن هذه النقطة يعني إبراز صورة غير كاملة من المواد المناسبة . وتدليلا على هذه النقطة أشار ممثل العراق على اللجنة أن تلتفت إلى حقيقة ظاهرة الزحف الإقليمي من جانب سلطات الكويت باتجاه الشمال بعد عام ١٩٦٣ بتحريك مراكز الحدود وقوات الحدود ومواقع التنقيب عن النفط وإقامة المزارع وإن كل هذه الأعمال قد تم الاعتراض عليها بمذكرات عراقية قدمت بالطرق الرسمية ، وان هذه المذكرات كانت تشير إلى "منطقة الحدود" وليس إلى خط معين . كما أطلع ممثل العراق اللجنة على مجموعة الوثائق التي تمثل صورا للجوازات التي كانت تختم في موقع حددته السلطات الكويتية في "المطلاع" بدءا من الستينات والذي زحف شمالا لأكثر من سبعين كيلو مترا . لقد بين ممثل العراق أيضا بأن ترجمة لهذه الوثائق والمذكرات ستوفر للجنة وتقدم ، وأن العراق لم يقدمها لغاية اجتماع جنيف لأن ذلك لم يكن ممكنا لعدم معرفة ما ينبغي تقديمه قبل الاطلاع على تقرير الخبيرين وطلب من اللجنة أن توفر الوقت لذلك . واستذكر ممثل العراق في هذا الصدد بأنه سبق أن بيّن أثناء زيارة المنطقة الفاصلة بين العراق والكويت في حزيران/يونيه ١٩٩١ أن على اللجنة أن تمنح الأعضاء الفرصة الكافية لاجراء البحوث الدقيقة في الوثائق والمكتبات وتدقيقها من أجل أداء عمل نظيف ومنزه .

لقد تطرقت في أعلاه بشيء من التركيز إلى طريقة تناول اللجنة لنقطة أساسية واحدة من نقاط مسار الخط على سبيل المثال لكي تتضح الصورة التي تم فيها تناول ما يعرف بالمواد المناسبة للترسيم ، وإن ما ورد في هذا الشأن يسري في الواقع على بقية النقاط الاخرى .

والحقيقة هي أن اللجنة بدلا من أن تتأنى في حسم الامور وتنتظر تقديم ما أشار إليه ممثل العراق من وثائق ومذكرات فإنها منعت ذلك بسبب اعتمادها لقراراتها الجوهرية والفنية في شأن مسار ما يسمى بالحدود البرية بعجالة وتسرع ملحوظين بتأثير الضغط الواضح من ممثل الكويت فجاءت القرارات متلاحقة تشبه سير الحادلة البخارية يقودها ممثل الكويت وبتناغم تام مع الخبيرين ، حيث كان الممثل المذكور يوجه الاسئلة التي توحي بأجوبة محددة من الخبيرين ولتنتهي باقتراح المقترحات للتصويت ، التي تمت صياغة بعضها بالتشاور بينه وبين الخبيرين . وهكذا لم تلتفت اللجنة إلى المنطق السليم لقواعد الاجراءات ولا إلى الطبيعة المتداخلة لجوهر المسائل الذي تَتَوجه إليه القرارات مما جعل القرار الواحد يؤثر سلبيا على جوهر القرار الذي يليه كما أن قرارات اللجنة فاقت في حدودها التوصيات التي قدمها الخبراء ، وهذا فضلا عن أنها قد اعتمدت بصورة مناقضة تماما لصيغة تحديد الحدود . لقد برزت العجالة في اتخاذ القرارات الجوهرية والفنية في الدورة الثانية بذريعة أن تقرير الامين العام ينص على توخي الترسيم بأقرب وقت ممكن من أجل تنمية الاستقرار والسلام والامن على الحدود (S/22558 ، الفقرة ٤) . والحال أن اللجنة انتهت إلى اعتماد محصلة من القرارات الاحادية المصدر والمضمون . وهنا تبرز أيضا حقيقة جوهرية لا يمكن إغفالها وهي أن مسالة التعامل مع الحدود بين العراق والكويت قد تم التفكير فيها والمبادرة بها وتسييرها وفق مسارات محددة مسبقا لكي تنتهي بخيارات مفروضة على العراق سواء بالنسبة لتحديد الحدود أو ترسيمها بدون أي إلتفات لمصالح العراق وكل الحقائق التاريخية التي تدعمها الامر الذي لا يترك مجالا لتوفير العدالة والانصاف لمصالح العراق الإقليمية . فقد فرض قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) صيغة تحديد الحدود ، وأوجب اتباع طريق مرسوم مسبقا لطريقة ترسيم الحدود من خلال اشتراط مفهوم المواد المناسبة واعتبار خارطة بريطانية من جملة المواد المذكورة . وجاء بعد ذلك تقرير الامين العام ليكمل تامين الغرض المسبق من خلال اسلوب تكوين اللجنة وطريقة اعتمادها لقراراتها وتحديد نقاط اضافية تجري عملية الترسيم بموجبها حين اشترط اعتماد الاحداثيات الجغرافية بخطوط الطول والعرض . كل هذا أدى إلى اعتماد الادلة المسحية الصرفة مسبقا بدون فسح المجال لتقديم أية أدلة تستقى من مواد مناسبة أخرى .

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة لم تستطع لعدم توفر الوقت من بحث مسألة موقع نقطة إلتقاء خور عبد الله مع خور الزبير التي تمثل النقطة الشرقية للمسار ، وهو ما تناولته في دورتها الثالثة التي انعقدت في جنيف في الفترة ١٢ إلى ١٦ آب/اغسطس ١٩٩١ . في هذا الصدد ، ارتأى الخبيران المستقلان أن يتم تحديد موقع تلك النقطة في فترة عام ١٩٣٢ باعتبارها الفترة التي تم فيها تبادل الرسائل ، وتأييد هذا الرأي من رئيس اللجنة .

والملفت للنظر أن اللجنة قد توصلت إلى هذه النتيجة بعد مناقشات مطولة كان مبعثها كما يبدو الرغبة في مجاملة ممثل الكويت وإرضائه على حساب المراعاة الكاملة لقواعد الاجراءات . فقد كان الممثل المذكور يرمي إلى تحقيق هدفين ، الاول تحديد موقع النقطة موضوع البحث كما هو عليه في الوقت الحاضر لكي يحرم العراق من الحقيقة التاريخية التي مارسها في المياه الواقعة في منطقة ملتقى الخورين . أما الهدف الثاني فيتمثل بدفع اللجنة للقيام بترسيم الحدود البحرية في خور عبد الله برغم أن صلاحيات اللجنة لا تشمل ذلك ، وعلى أية حال لا يزال الهدف الثاني هذا قائما ، حيث منحت اللجنة فرصة لممثل سلطات الكويت لعرض الموضوع مجددا في دورة اجتماعاتها الخاصة التي انعقدت في نيويورك في الفترة ٨ ولغاية ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ وقررت مواصلة البحث فيه في دورة اجتماعاتها القادمة .

بعد أن اتخذت اللجنة قرارتها في شان النقاط الاساسية لمسار خط الحدود البرية والمعايير الفنية لترسيمه والتدابير الفنية الحقلية اللازمة لذلك ، عكف الخبراء على تنفيذ تلك القرارات في الفترة المنقضية بين الدورتين الثالثة والخامسة من اجتماعات اللجنة . وكما تعلمون أقرت اللجنة مسارا لخط الحدود البرية في الدورة الخامسة التي انعقدت مؤخرا في نيويورك . وفي هذا الصدد لابد من تسجيل بعض الحقائق الجوهرية .

لقد قام الخبيران المستقلان باستقصاء موقع نقطة انعطاف مسار ما يسمى بالحدود في سفوان تنفيذا لقرار فني اتخذته اللجنة في دورتها الثانية بأسلوب يتناقض بصورة صارخة مع مضمون القرار المذكور . فقد قضى قرار اللجنة هذا المتخذ في ١١ تموز/يوليه ١٩٩١ بتخويل الخبيرين باجراء التحريات وجمع المعلومات اللازمة لتمكين اللجنة من اقرار الحدود الشمالية بدقة . وقد تبين أثناء الدورة الخامسة من اجتماعات اللجنة أن ممثل الكويت وخبراءه قد رافقوا الخبيرين في تحرياتهما في منطقة سفوان خلافا لقرار اللجنة ، وأن ممثل العراق قد أبلغ بذلك ، كما وضح من المناقشة

التي أشارها ممثل العراق حول هذه المسألة في الاجتماع ٣٣ للجنة ، بعد اجراء التحري ، علما بأن ممثل العراق قد اعترض على الفكرة استنادا إلى قرار اللجنة فور إبلاغه .

ويبدو واضحا أيضا أن الخبيرين لم يكتفيا فقط باصطحاب ممثل السلطة في الكويت وخبرائه ليشهدوا تحديد موقع نقطة انعطاف الحدود في صفوان بل انهما عولا على رأي الخبراء الكويتيين في ذلك بالاضافة إلى المصادر البريطانية . وهكذا اشترك ممثل السلطات الكويتية في تحديد موقع نقطة صفوان ميدانيا في العمل برغم أنه طرف ذي مصلحة مباشرة في المسألة وبرغم أن قرار اللجنة لم يخول أحدا للسير بهذا الاتجاه الذي استغفل فيه ممثل العراق بصورة منافية لقواعد الاخلاق ولمبدأ حسن النية .

لقد خلقت نقطة انعطاف الحدود البرية في صفوان خلافا لما ورد حتى في نص صيغة تحديد الحدود في وثيقة عام ١٩٣٢ كما شرحنا لمجرد أن المسؤولين البريطانيين قد قرروا في فترة استعمارهم للمنطقة ترسيم تلك النقطة . وقد اتخذ الخبراء من مذكرة عراقية لعام ١٩٤١ نقطة بداية في خلق النقطة موضوع البحث برغم أن الحكومات العراقية المتعاقبة لم توافق مطلقا على أية صيغة لترسيم الحدود كما أوضحنا .

والجدير بالذكر أن خبراء اللجنة لم يكتفوا فقط بالاعتماد على المصادر البريطانية في رسم مسار الحدود من تلك النقطة باتجاه الغرب والشرق ، مستندين في ذلك إلى أن الترسيم المذكور تفرضه الطبيعة الفنية المسحية للمهمة المنوطة باللجنة وحسبما أكدته اللجنة في عدة مناسبات منذ الدورة الاولى لاجتماعاتها . إذ أن واقع الحال لمناقشات اللجنة يشير بوضوح إلى عكس ذلك ، حيث عبر الخبراء عن رأيهم في القوة اللازمة التي منحوها لادلة إشغال الارض عند قيامهم بالترسيم . لقد اعتمدت اللجنة ما ذهب إليه الخبراء الامر الذي أدى إلى اقتطاع مساحات شاسعة من أراضي العراق المسلّم بها قبل هذا التاريخ مع ما تضمه من الموارد النفطية التي لم تكن خافية على المستعمرين البريطانيين منذ أن كانوا يسيطرون على المنطقة . كما حرم المواطنون العراقيون من مساكنهم ومزارعهم التي تشكل مورد رزقهم والتي توارثوها عبر التاريخ الممتد إلى أجيال وأجيال ، هذا فضلا عن حرمان العراق من العديد من المنشآت ، وحرمانه من أي اطلالة ذات معنى على مياه البحر . وبالنسبة لموقع آبار النفط فإن السلطات الكويتية نفسها اعترفت بتجاوزها على تلك الآبار العراقية على لسان سعد العبد الله في اللقاء الذي جرى مع السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في جدة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

وثمة حقيقة جوهرية أخرى لابد من تسجيلها للتاريخ . أن عمل اللجنة ، والسرعة التي اعتمدت بموجبها قراراتها في شأن ترسيم الحدود ، لم تكن بمنأى عن التدخل من لدن الأمانة العامة . إن جميع أعضاء اللجنة على علم تام بحقيقة قيام المستشار السياسي الأقدم للأمين العام للأمم المتحدة السيد الفارو دي سوتو باستدعاء رئيس اللجنة وخبيريها وأمين سر اللجنة صباح يوم الاثنين ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ وقيامه بحثهم على انجاز العمل بسرعة وبدون تردد . وقد جاء هذا التدخل غير المبرر بناء على طلب من الممثل الدائم لسلطات الكويت لدى الأمم المتحدة .

وقد يقوم التصور لدى بعض الأوساط أن مثل هذا التدخل قد جاء انسجاما مع ما ورد في تقرير الأمين العام من أن اللجنة تعتبر مسؤولة في أداء عملها أمام الأمين العام (S/22558 ، الفقرة ٦) . إن مثل هذا التصور ، إن وجد لدى البعض ، لا ينهض به أي دليل ، لأن اللجنة لا تتكون من الرئيس والخبيرين المستقلين حسب ، بل تضم بالاضافة إليهم ممثلا عن كل من الطرفين .

ومن الحقائق البارزة عن نتائج أعمال اللجنة أن لجنة الأمم المتحدة هذه خرجت بمسار للحدود البرية على أساس المصادر والتفاسير البريطانية هو أسوأ لمصالح العراق من الخط البريطاني المرسوم بالاستناد إلى نفس المصادر والتفاسير على الخارطة البريطانية المشار إليها في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والتي لم تعترف بها الحكومات العراقية المتعاقبة .

رابعا : إن النتائج التي توصلت إليها اللجنة تخالف حقائق التاريخ والجغرافية

إن العراق ، ككيان سياسي ومركز لأكثر من حضارة عبر التاريخ ، حقيقة معروفة منذ عدة آلاف من السنين وكان العراق طيلة تاريخه الطويل دولة بحرية اشتهرت بأنها مركز للنشاط التجاري الضخم .. وإن القرية الصغيرة التي نشأت بين القرنين الماضيين على ضفاف الخليج العربي وسميت ب (الكويت) ، وهي تسمية عراقية تعني "المستعمرة السكانية الصغيرة" ، كانت خلال القرن التاسع عشر ، والى ما قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى قضاء تابعا للواء البصرة وجزءا من العراق بموجب القوانين الإدارية التي سنتها الدولة العثمانية آنذاك .

وقد قام والي البصرة محسن باشا عام ١٨٩٧ بتبليغ شيخ الكويت (مبارك الصباح) بقرار السلطان بتعيينه قائممقاما لقضاء الكويت التابع للواء البصرة بعد قتله

لاخويه الكبيرين (محمد وجراح) بدفع من بريطانيا لوقوف الاخيرين بوجه المخطط البريطاني الرامي الى جعل الكويت كيانا تابعا لها وربطه بعجلة نفوذها .

وفي عام ١٨٩٩ دفعت بريطانيا شيخ الكويت مبارك الصباح الى توقيع اتفاقية سرية معها لحمايته بالرغم من أنه كان تابعا للدولة العثمانية ولا يحق له توقيع اتفاقيات دولية الامر الذي رفضه السلطان العثماني بقوة ، فعاد مبارك الصباح في عام ١٩٠١ ليعلن ولاءه وتبعيته للدولة العثمانية .

ولم تتوقف بريطانيا عن محاولاتها هذه فلقد كانت بريطانيا تؤسس قواعد في مناطق متعددة من الخليج العربي لبسط سيطرتها الاستعمارية على هذه المنطقة التي تزايدت قيمتها الاستراتيجية سواء من الناحية السياسية والعسكرية في إطار المنافسة مع الدولة العثمانية أو من الناحية الاقتصادية باعتبارها ممرا تجاريا مهما ولمعرفة البريطانيين بما فيها من خزين نفطي هائل ، ولضمان مصالح الامبراطورية البريطانية عن طريق إضعاف كل بلدان المنطقة المهمة . لذلك ركزت بريطانيا نفوذها في الكويت ووضعت من جانبها حدودا مصطنعة ، كما فعلت فيما بعد هي وحليفتها فرنسا أثناء الحرب العالمية الاولى حينما تقاسموا النفوذ وفق معاهدة سايكس - بيكو ١٩١٦ . وهكذا اقتطعت جزءا من العراق بطريقة خبيثة استهدفت حرمان العراق ، وهو البلد العريق بحضارته ، الكبير بسكانه ومساحته ، من الإطلالة الطبيعية ، التي تمتع بها عبر التاريخ ، على مياه الخليج العربي .

وقد رفضت الدولة العراقية منذ قيامها عام ١٩٢١ الاعتراف بما تمخض عن هذا العمل الاستعماري البريطاني ، واستمرت الحكومات المتعاقبة في المطالبة بإعادة الجزء المقتطع من العراق إليه . وإنصاف العراق جغرافيا وتاريخيا وبما يضمن مصالحه الاقتصادية والتجارية ويوفر الحماية الضرورية للدفاع عن أمنه الوطني على الرغم من العلاقات الوثيقة التي كانت تربط النظام العراقي حينئذ ببريطانيا .

وقد دأبت بريطانيا على الضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة للقبول بالامر الواقع . وعندما أجبرت الحكومة البريطانية رئيس وزراء العراق عام ١٩٣٢ على إجراء مكاتبات مع المعتمد البريطاني في بغداد حول وصف الحدود ، في ضوء مسودة الاتفاقية المقترحة بين الحكومتين العثمانية والبريطانية والتي لم تصدق بسبب اندلاع الحرب ، رفض مجلس النواب العراقي ، باعتباره السلطة التشريعية وفق الدستور ، المصادقة على تلك المكاتبات .

وفي الثلاثينات تصاعدت المطالبة الشعبية في العراق وفدي الكويت بعودة الكويت الى العراق وتبنت الصحافة الوطنية هذه المطاليب ودعمتها بمقالات ووثائق تاريخية تؤكد هذه الدعوة . وقد أشار الوكيل السياسي البريطاني ، الكولونيل ديكسون ، في الكويت في رسائله الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج سنة ١٩٣٣ الى ذلك محذرا من التقارب وداعيا الى إبعاد أبناء الكويت عن أبناء العراق .

وفي عام ١٩٤٠ قام حاكم الكويت باستبدال الإدارة العراقية لدائرة البريد في الكويت بإدارة بريطانية ، وتم في عام ١٩٤٥ استبدال مناهج الدراسة والتعليم العراقية المطبقة في مدارس الكويت بمناهج مصرية .

وكان الملك غازي ملك العراق الثاني من المتحمسين لضرورة وحدة الكويت مع العراق وقد أبدى رغبته في زيارة الكويت إلا أن بريطانيا عملت على عدم تشجيع الزيارة والحيلولة دون وصول الكويت والعراق الى أي اتفاق . وفي نيسان/ابريل ١٩٣٨ أبلغ وزير خارجية العراق آنذاك توفيق السويدي سفير بريطانيا في بغداد السيد بيترسون بأن :

"الاتفاق العثماني البريطاني لسنة ١٩١٣ يعترف بالكويت قضاء تابعا للواء البصرة وبعد انتقال السيادة على البصرة من الدولة العثمانية الى الدولة العراقية فلا بد أن تشمل تلك السيادة الكويت كما نص عليه اتفاق سنة ١٩١٣ وأن العراق لم يعترف بأي تغيير في مركز الكويت" .

وفي الكويت نشط الشباب الكويتي في الدعوة لعودة الكويت الى العراق فقدم مجموعة من "أحرار الكويت" في أيار/مايو ١٩٣٨ طلبا الى الحكومة العراقية يدعونها الى تحقيق أمانيهم في عودة الكويت الى العراق وتشكلت لهذا الغرض "كتلة وطنية" طالبت شيخ الكويت آنذاك أحمد الصباح) بوجوب تشكيل مجلس تشريعي يمثل أحرار الكويت "فوافق مرغما" وفي أولى جلسات المجلس المذكور عام ١٩٣٨ طالب أعضاؤه بعودة الكويت الى العراق الامر الذي لم يرق لحاكمها فاعلن في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٣٨ حل المجلس وملاحقة أعضائه واعتقالهم واضطهادهم .

ومع هذا استمر أحرار الكويت في المطالبة بالعودة الى العراق وقد أبرقوا الى الملك غازي العديد من البرقيات حيث طالبته إحداها ، التي أذيعت في بغداد في ٧ آذار/مارس ١٩٣٩ ، بتدخل الملك غازي بما نصه ".. تاريخنا يؤيد ضم الكويت الى العراق .. نحن نعيش ونموت تحت العلم العراقي .. غازي ساعد اخوتك في الكويت" .

ووصل الامر الى اندلاع انتفاضة عارمة نظمها شباب الكويت في ١٠ آذار/مارس ١٩٣٩ ضد السلطة الحاكمة في الكويت استعمل حاكم الكويت السلاح لتفريقها وألقى بعدد كبير من المشاركين فيها في السجن .

وقد حاول الملك غازي التدخل لإطلاق سراح المعتقلين وحذر شيخ الكويت بوجوب الكف عن ملاحقة أحرار الكويت .

وقد تعرض الملك غازي والحكومة العراقية آنذاك الى ضغوط بريطانية شديدة للكف عن المطالبة العراقية بعودة الكويت ولهذا الغرض التقى السفير البريطاني في بغداد (بيترسون) عدة مرات وبشكل سري مع الملك غازي قبيل وفاته للضغط عليه كي يكف عن المطالبة بالكويت . وبعد فترة قتل الملك غازي في حادث غامض ليلة ٥ نيسان/ابريل ١٩٣٩ مما يثبت أن بريطانيا كانت وراء مقتله وأن تحمسه لعودة الكويت الى العراق كان أحد أسباب تصفيته .

وبعد اغتيال الملك غازي سيطر أعوان بريطانيا على الحكم في العراق . ثم قامت الحرب العالمية الثانية وشهدت السنوات اللاحقة أحداثا ومتغيرات في العراق وفي المنطقة منها إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين والحرب العربية ـ الاسرائيلية والثورة في مصر الامر الذي استغله المستعمر البريطاني في تركيز نفوذه في الكويت وقطع صلاتها الإنسانية والسياسية مع العراق .

وفي ٩ آذار/مارس ١٩٥٦ وأثناء زيارة سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني الى بغداد لحضور الاجتماع الاستشاري للمجلس الدائم لميثاق بغداد فاتحه رئيس الوزراء (نوري السعيد) بمسألة انضمام الكويت الى الاتحاد العربي المزمع إنشاؤه بين العراق والاردن فوعد بعرض الموضوع على مجلس الوزراء البريطاني وجاء الرد على لسان السفير البريطاني في بغداد مايكل رايت بأن بريطانيا مستعدة لمنح الكويت الاستقلال ، أما مسألة الانضمام للاتحاد فللكويت حرية الاختيار . ولاجل أن يضع العراق بريطانيا أمام الامر الواقع أوفد نائب رئيس الوزراء آنذاك (توفيق السويدي) الى شتورة بلبنان في نيسان/ابريل ١٩٥٧ حيث يقيم شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح للتفاوض معه حول ضرورة دخول الكويت في الاتحاد المرتقب ، إلّا أن ذلك لم يسفر عن أية نتيجة إيجابية .

وفي مطلع عام ١٩٥٨ طرح نوري السعيد رئيس وزراء العراق على حلف بغداد ضرورة ضم الكويت الى العراق وذلك في اجتماع حضرته تركيا وإيران وباكستان

وبريطانيا وحضره كذلك جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية بصفته مراقبا ، ولم ينجح في ذلك بسبب الموقف البريطاني المعارض .

وبعد قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن في ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨ ، أشار الملك فيصل الثاني ورئيس الوزراء نوري السعيد ووزير خارجية الاتحاد توفيق السويدي انضمام الكويت الى الاتحاد العربي مع (سلوين لويد) وزير الخارجية البريطاني إلا أن الانكليز رفضوا ذلك أيضا .

وعند زيارة شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح بغداد في ١٠ أيار/مايو ١٩٥٨ أشار معه ملك العراق فيصل الثاني ورئيس الحكومة نوري السعيد مسألة انضمام الكويت الى الاتحاد العربي ، وكان جواب شيخ الكويت بأنه لا بد أن يستشير الانكليز ويستطلع رأيهم في ذلك .

وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٥٨ قدمت حكومة الاتحاد مذكرة سرية الى سفارة بريطانيا في بغداد عرضت فيها وضع الكويت الدولي قبل الحرب العالمية الاولى بقولها :

"إن الكويت كانت أرضا خاضعة لسيادة الدولة العثمانية من الناحية القانونية الدولية ، وكانت قضاءا تابعا لولاية البصرة ولم تكن هذه السيادة موضع شك أو خلاف سواء من قبل السلطات المحلية الكويتية أو البريطانية حتى وان الحكومة البريطانية قد اعترفت ضمنا بذلك في الاتفاقية العثمانية - البريطانية الموقع عليها في لندن في ٢٩ تموز/يوليه ١٩١٣ التي تضمنت في مادتها السادسة حق شيخ الكويت بممارسة سلطاته الإدارية بصفته قائممقاما عثمانيا تابعا لولاية البصرة" .

كما عرضت المذكرة وضع الكويت الدولي عقب الحرب بقولها : "وبنتيجة التسويات التي تمت عقب الحرب العالمية الاولى تنازلت تركيا عن جميع الولايات العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية ومنها الولايات الثلاث التي تكونت منها المملكة العراقية وبضمنها ولاية البصرة التي كانت الكويت أحد أقضيتها . ولكن وضع الكويت الدولي بقي غامضا خلال مدة الاحتلال البريطاني في العراق وتولي بريطانيا الانتداب عليه وممارستها السلطة الفعلية في البلاد ومن الطبيعي في تلك الظروف ألا يكون العراق - الذي لم يكن حرا في إدارة شؤونه الخارجية - ملزما بقبول أية ترتيبات أو تسويات قررتها السلطة البريطانية بشأن الكويت وعلى الاخص ما يتعلق بحرمان العراق من المياه الإقليمية التي كانت تابعة لولاية البصرة في العهد العثماني .

وقبل دخول العراق في عضوية عصبة الامم اثارت الحكومة العراقية مع السلطات البريطانية قضية الحدود بين العراق والكويت وطالبت بإعادة الجزر الواقعة في المياه الإقليمية المذكورة وتحديد الحدود البرية على وجه الحق والعدالة ويقر الحق الا انها لم تتوصل إلى تحقيق مطاليبها المشروعة آنذاك نظرا لان الحكومة البريطانية قد قدمت نص اتفاقية معقودة بينها وبين الحكومة العثمانية في سنة ١٩١٣ تتضمن من جملة ما تتضمن مواد خاصة بحماية شيخ الكويت وتعيين حدود الكويت بالحدود الحالية .

وقد تبين فيما بعد أن هذه الاتفاقية لم تبرم ولم تكتسب الصفة القانونية الشرعية .

وكانت آخر محاولة للحكومة العراقية في استعادة الجزر الواقعة في مياه العراق الإقليمية وتعيين الحدود البرية عندما فاتحت الحكومة البريطانية إبان مباحثات ميثاق بغداد وإنهاء المعاهدة العراقية البريطانية عند البحث في موضوع الحدود ولكنهما لم يتوصلا إلى نتيجة .

وتطرقت المذكرة إلى أهمية الكويت بالنسبة للعراق فتناولت مصلحة العراق في وضع حد لحركة التهريب الواسعة عن طريق الكويت ، وفي معالجة "المتاعب الكبيرة في إقرار الامن في المناطق الجنوبية المتاخمة للكويت ذلك أن الكويت أصبحت ملجأ للمجرمين الفارين من وجه العدالة لا من العراق فحسب بل من مختلف البلدان المجاورة" وفي ضرورة إيجاد منفذ بحري للعراق على الخليج العربي تلافيا للاضرار الاقتصادية التي لحقت بالعراق ، وأخيرا معالجة النشاط المعادي للعراق بعد أن أصبحت الكويت مركزا للدعايات المعادية التي تستهدف الإخلال بأمن العراق .

واقترحت المذكرة حلّين الاول تحقيق انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الذي تأسس بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية ، والثاني هو :

"إذا رأت الحكومة البريطانية أن تحقيق أمر الانضمام غير متيسر في الوقت الحاضر فإن حكومة الاتحاد العربي تجد نفسها مضطرة أن تعلن بأن جميع الجزر الموجودة في المياه الإقليمية هي من ضمن حدود الاتحاد العربي وأن خط الحدود البرية بين الاتحاد العربي والكويت يبدأ من نقطة التقاء وادي العوجة بوادي الباطن ويتجه شرقا بخط مستقيم حتى يصل إلى الجهره على بحر خليج الكويت على أن يكون من المفهوم أن حكومة الاتحاد العربي تعترف بجميع

امتيازات النفط الموجودة وبشروطها الحالية وفيما يختص بالمنطقة المستثمرة من قبَل شركات النفط في هذه المنطقة وما نشأ عنها من ترتيبات مالية بين مختلف الفرقاء فإنها ستبقى على حالها عدا ما تحتاج إليه حكومة الاتحاد لسد حاجاتها المالية الضرورية" .

وعبرت المذكرة عن الامل في أن تتمكن الحكومة البريطانية أن ترشد شيخ الكويت إلى اختيار ما هو أصلح له من الحلّين بالسرعة الممكنة فإذا ما اختار الحل الاول تبقى ثمة حاجة لبحث موضوع الحدود وإذا اختار الحل الثاني الخاص بالحدود فإن حكومة الاتحاد العربي على استعداد لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار معه .

لقد كانت المذكرة تمثل آخر موقف للنظام الملكي الذي حكم العراق بعد تاسيس دولة العراق الحديثة وحتى قيام ثورة ١٤ تموز/يوليه ١٩٥٨ ، ذلك النظام الذي كان معروفا بكونه من أقوى حلفاء الغرب . وقد ثبت للحكومة العراقية وحكومة الاتحاد العربي قناعة بأن بريطانيا كانت وراء وضع العراقيل بوجه تحقيق هذا الهدف الامر الذي نجم عنه توتر في العلاقات العراقية - البريطانية ومضاعفة العراق لمساعيه وضغوطه على بريطانيا . فقد أعدت الحكومة العراقية مذكرة مدعمة بالوثائق والحجج حول ضرورة دخول الكويت في الاتحاد العربي وكان مقررا نشر هذه المذكرة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٥٨ ، إلا أن السفير البريطاني طلب تأجيل نشر المذكرة وأبلغ وزير خارجية الاتحاد العربي توفيق السويدي موافقة بريطانيا المبدئية على فكرة انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي على أن تدرس تفاصيل ذلك في اجتماع يعقد في لندن في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٥٨ مابين رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الاتحاد العربي من ناحية وبين رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانيين من الناحية الاخرى ، بيد أن قيام ثورة ١٤ تموز/يوليه ١٩٥٨ في العراق حال دون تحقيق ذلك .

وفي عام ١٩٦١ قررت بريطانيا منح الكويت الاستقلال فاعلن رئيس وزراء العراق آنذاك في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٦١ في مؤتمر صحفي .. أن العراق يعتبر الكويت جزءا لا يتجزأ من إقليمه وأنه لا يعترف باتفاق العلاقة الخاصة بين بريطانيا والكويت الذي وقعه في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦١ شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج ام. جي. ميد . وإثر هذا الإعلان حشدت بريطانيا قواتها العسكرية في مواجهة العراق .

وبسبب الخطأ الذي ارتكبه هاشم جواد وزير خارجية العراق وقتذاك حين غادر غاضبا اجتماع مجلس الجامعة العربية أتيحت الفرصة لجعل الكويت عضوا في الجامعة . لأن قرار ضم عضو جديد إلى الجامعة العربية يجب أن يحظى بموافقة الاعضاء بالإجماع .

وقد أصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا في ٢١ تموز/يوليه ١٩٦١ اعتبرت فيه قرار الجامعة العربية المرقم (٧٧٧-٣٥) بقبول الكويت عضوا في الجامعة العربية "انتهاكا" صريحا لميثاق الجامعة الذي يستلزم الإجماع ، وان العراق يعتبر هذا القرار باطلا وانه يؤمن بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وانه يسعى إلى استرداد هذا الجزء بكل الطرق المشروعة .

وقد فشلت حكومة النظام في الكويت في أكثر من محاولة للانضمام إلى منظمة الامم المتحدة بين عام ١٩٦١ وحتى أواخر عام ١٩٦٣ .

وبعد سقوط النظام السياسي الذي كان قائما في العراق بين تموز/يوليه ١٩٥٨ وشباط/فبراير ١٩٦٣ ، وفي نهاية عام ١٩٦٣ زار رئيس وزراء حكومة الكويت بغداد في ظل ظروف سياسية مضطربة في العراق ، وصدر البيان المشترك الذي أشار إلى مكاتبات عام ١٩٣٢ غير أن المجلس الوطني لقيادة الثورة ، كأعلى سلطة تشريعية في العراق وبموجب الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ لم يصادق على البيان المذكور .

ويتضح من هذا العرض التاريخي أن كل الحكومات التي تعاقبت على العراق لم تقتنع أبدا باقتطاع أي جزء من أرض العراق ولم توقّع على معاهدة حدود ولم يصدر أي قانون دستوري في العراق يصف هذه الحدود .

وكان هذا هو الوضع القائم عندما قامت ثورة ١٧-٣٠ تموز/يوليه لعام ١٩٦٨ ، وقد حرصت حكومة الثورة وبتوجيه من الرئيس صدام حسين على الوصول إلى تسوية لهذه المشكلة يتوفر فيها قدر معقول من الحقوق التاريخية للعراق ويُزال فيها جزء وإن كان محدودا من الحيف الذي أُلحق به منذ بداية هذا القرن .

وخلال عقد السبعينات كان العراق هو الذي يبادر في الحديث مع حكام الكويت من أجل إيجاد مثل هذه التسوية ولكن حكام الكويت وبتشجيع من حلفائهم من القوى الاجنبية كانوا يصرون على أن يقبل العراق الإجراءات التي فرضها المستعمر البريطاني . وقد قام وزير خارجية العراق عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ بزيارات لمدينة الكويت لبحث هذا الموضوع

كما قام وزير الداخلية بزيارة لمدينة الكويت لنفس الغرض في ١٦ مايس/مايو ١٩٧٨ وشكلت عدة لجان ، دون الوصول إلى نتيجة .

وقد طويت صفحة البحث في هذه المسألة بسبب نشوب الحرب بين إيران والعراق وبعد تحرير الفاو مباشرة وأثناء مؤتمر قمة الجزائر في أيار/مايو عام ١٩٨٨ بادر وزير خارجية العراق بإبلاغ وزير خارجية الكويت برغبة العراق الصادقة في حل هذا الموضوع ، إلا أن ما أثار الاستغراب هو أن السلطة في الكويت لم تتجاوب مع هذه الرغبة بسرعة ولم ترد على عرض العراق حتى بداية شهر تموز/يوليه ١٩٨٨ عندما زار العراق وزير خارجية الكويت وتم الاتفاق على تناول الموضوع من قبل وزيري الخارجية .

وقد تأخرت المحادثات بين الوزيرين بسبب بدء المباحثات العراقية - الإيرانية وانشغال وزير خارجية العراق فيها فتقرر إيفاد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى مدينة الكويت في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ لحث السلطة هناك على معاودة بحث الموضوع وتم الاتفاق على أن يتناوله نائب رئيس مجلس قيادة الثورة من جانب العراق وولي العهد من جانبهم .

وبعد فترة زار سعد العبد الله بغداد في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ردا على زيارة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وظهر بأنه لم يكن مستعدا للنظر في مطاليب العراق المشروعة حتى في حدها الادنى المتواضع .

وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٩ قام الوزير سعود العصيمي بزيارة لبغداد طلب فيها رسميا تأجيل البحث في المسألة . وأثناء زيارة شيخ الكويت لبغداد في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ اقترح عليه الرئيس صدام حسين مرة أخرى استئناف البحث في الموضوع وتم الاتفاق على متابعة الموضوع بين نائب رئيس الوزراء الدكتور سعدون حمادي من جانب العراق ووزير خارجيتهم من الطرف الكويتي . وفعلا قام الدكتور سعدون حمادي بزيارة لمدينة الكويت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ لبحث الموضوع ، ولم يرد وزير خارجيتهم السابق على تلك الزيارة حتى شهر شباط/فبراير ١٩٩٠ .

ومن الجدير بالذكر هنا أن شيوخ الكويت استغلوا كل الفترة التي بقيت فيها هذه المسألة معلّقة كما استغلوا انشغال العراق بمشاكله الداخلية وشؤون المنطقة وآخرها الحرب بين العراق وإيران التي استمرت ثماني سنوات استغلوها لترصين زحفهم

الاقليمي باتجاه الشمال من خلال إقامة المخافر والمنشآت العسكرية والمزارع والمنشآت النفطية . ففي عام ١٩٦٣ مثلا كانت نقطة العبور إلى البصرة من مدينة الكويت هي (المطلاع) وكانت جوازات السفر تختم هناك للمغادرة ، ونرفق لكم صورا منها . ولكن هذه النقطة زحفت أكثر من سبعين كيلومترا باتجاه الشمال لتثبيت أمر واقع على العراق الذي انشغل طيلة الفترة المذكورة بمشاغله الداخلية وبمشاكل المنطقة .

إن الوقائع التاريخية والجغرافية التي أوضحتها فيما تقدم تدل بشكل قاطع بأن العراق لم يقبل في أي وقت مضى بأية صيغة لتحديد الحدود ولم يوافق على أي تفسير لها أو أية طريقة من طرق ترسيمها . إن هذا الموقف لم يكن اعتباطيا لأنه يستند على حقيقة موضوعية مفادها أن صيغة تحديد الحدود وتفسيراتها البريطانية والمساعي البريطانية التي استهدفت ترسيم الحدود على أساس من كل ذلك تهضم حقوق العراق الاقليمية ومصالحه المشروعة ، تلك الحقوق والمصالح التي تنسجم تماما مع حقائق التاريخ والجغرافية . إن هذه الحقيقة الموضوعية هي التي تفسر وحدة الموقف العراقي عبر مختلف أنظمة الحكم السياسية في العراق والحكومات المتعاقبة كافة والذي بقي على ما هو عليه دون تغيير . وعلى هذا تكون قرارات اللجنة التي جاءت في سياق فرض قضية الحدود على العراق منذ البداية وفق طريق مرسوم مسبقا لا تستند إلى أساس ولا ينهض بها أي دليل .

وبعد هذا الاستعراض لوقائع التاريخ وحقائق الجغرافية ولأعمال اللجنة التي عيّنتموها ، يتضح بما ليس فيه لبس لكل مراقب محايد أن القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورة اجتماعاتها في نيويورك للفترة ٨ ولغاية ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ إنما هو قرار سياسي صرف فرضته القوى المتحكمة بمجلس الأمن والأمم المتحدة اليوم وخاصة حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا .

إن القصد السياسي الواضح من هذا القرار ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الأذى بمصالحه الحيوية فحسب ، وإنما هو التعمد في خلق وضع غير شرعي وغير منطقي ومثير للسخط ومهدد لمصالح حيوية لشعب عريق فرضت عليه محنة بطريق القوة المسلحة والابتزاز السياسي ، وخلق جو من عدم الرضى والبلبلة وعدم الاستقرار في كل المنطقة . إن هذا هو المناخ الذي يريد أصحاب ذلك القرار (الولايات المتحدة وبريطانيا) ابقاءه في المنطقة بأسرها لتبرير بقاء قواعدهما العسكرية

وقواتهما المسلحة فيها في حالة احتلال دائم لكي يستمروا في ابتزاز نظام الكويت والانظمة الاخرى في المنطقة ونهب ثروات المنطقة النفطية .

إن أية مصادقة لمجلس الامن على هذا القرار الجائر ، والموجه بصورة متعمدة من قِبَل دولتين عضوين من الدول دائمة العضوية فيه ، يشكل سابقة خطيرة جدا ، ويناقض من حيث الجوهر والنتائج والواجبات والمسؤوليات التي أوكلها الميثاق لمجلس الامن ، فالمجلس ، في حالة المصادقة عليه لن يكون قد أسهم في توطيد الامن والاستقرار في المنطقة بل يكون قد تعمد في خلق بؤرة توتر دائمة فضلا عن الإيذاء المتعمد لمصالح مشروعة وحيوية لدولة عضو في الامم المتحدة . وإذا كانت هناك ظروف قاهرة تفرض على السلطات العراقية مواقف معينة إزاء مثل هذا القرار فإن شعب العراق لا يمكن أن يقتنع بأن حقوقه التاريخية قد احتُرمت وأن مصالحه قد روعيت من قِبَل مجلس الامن كما تفترض ذلك قواعد القانون الدولي ومعايير العدالة والإنصاف . كما أن الامة العربية ستبقى تنظر إلى هذا القرار على أنه حلقة أخرى من مسلسل اللعب الاستعمارية الغربية الذي بدأ خلال وبعد الحرب العالمية الاولى والذي كان وما يزال محط سخط واستنكار الامة العربية وسبب الكثير من المتغيرات والاضطرابات التي حدثت في الوطن العربي كله ، كما أن تاريخ العالم قد شهد أمثلة لمثل هذا الذي يجري اليوم ، والعالم يعرف النتائج التي ترتبت على مثل هذه الامثلة .

وفي ختام هذه الرسالة ، أود أن أذكّر بأن هذا ليس استنتاجنا نحن فحسب ، وإنما هو استنتاج توصل إليه كثير من العقلاء في العالم وفي بلدان المنطقة .

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أشيركم إلى بعض ما نشر في الصحافة الاجنبية والعربية حول الموضوع .

ففي مقال للكاتب (كاريل مورفي) نشرته صحيفة (واشنطن بوست) الامريكية بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٢ نقل عن أحد المسؤولين قوله : "أعتقد أن هذه مسالة يجب على الكويت أن تدرسها إن هي شاءت حدودا تحتفظ بها . إن الطرفين يستطيعان مع ذلك الاتفاق على خط آخر لاسباب أخرى" . وينقل كاتب المقال عن السيد (فريد هالياداي) الخبير في العلاقات الدولية في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية قوله عن الوضع القائم الآن : "لدينا بذور حرب أخرى ، وإنني لا أستطيع أن أرى أية طريقة يمكن بموجبها لاية حكومة عراقية أن تؤيد هذا الترسيم من قِبَل الامم المتحدة" . وينقل المقال عن رئيس لجنة الترسيم السيد (مختار كوسوماتمادجا) قوله : "إن المهمة التي أنيطت بنا ، طبقا

للقرار ، تنص على الترسيم وليس التحديد ... وإن الدول فقط هي التي تستطيع تحديد الحدود" . ويذكر المقال أنه : "حتى الوثائق القديمة تبين بأن الحدود هذه لم تكن مطلقا حدودا سليمة" . وينقل عن السيد (ايان بروك) عضو اللجنة قوله : "إن بعض أكثر المناقشات الحادة كانت بين بريطانيين وبريطانيين" مشيرا بذلك إلى الرسائل المتبادلة حينما كانت الكويت تُدار من قِبَل دائرة الهند البريطانية وكان العراق تحت سيطرة إدارة المستعمرات .

كما جاء في مقال بعنوان "القنبلة الموقوتة لأم قصر" كتبه السيد جي اج جانسن في مجلة الشرق الأوسط الدولية نشر في ٦ آذار/مارس ١٩٩٢ الآتي :

"إن إعطاء لجنة الامم المتحدة أم قصر للكويت لا يمكن تفسيره إلا بكونه مثالا للحملة العقابية الامريكية ضد العراق وقد نقل عن مسؤولي الولايات المتحدة قبل ذلك قولهم بأنهم سيصرون على احترام الحدود الجديدة باعتبارها الحدود الجنوبية للعراق" .

ويضيف كاتب المقال قوله :

"لقد أنتجت الامم المتحدة قنبلة موقوتة لا يستطيع إبطال مفعولها غير مجلس الامن من خلال استناده على العدالة الطبيعية ورفض نتائج أعمال اللجنة حينما تقدَّم إليه في نيسان/ابريل" .

كما جاء في مقال نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ بعنوان "الامم المتحدة تستأجر مخبرا سريا للعثور على الحدود بين العراق والكويت" عرض بشيء من التفصيل إلى دور الخبير البريطاني لممثل الكويت في التحري عن نقطة سفوان ، الذي تطرقنا إليه ، ما يأتي :

"إن بعض الخبراء يحذرون بأن مثل هذه التسوية (أي تسوية الامم المتحدة) والتي لا يستطيع العراق ، الذي يملك مجرد صوت واحد في اللجنة ، أن يمنعها أن تزرع بذور الصراع المستقبلي" .

وينقل المقال عن السيد ريشارد سكوفيلد نائب مدير مركز أبحاث السياسة الجغرافية والحدود الدولية في لندن قوله :

"إن المشكلة القديمة لوصول العراق إلى الخليج ستبقى . إن العراق لم يشعر مطلقا أنه قادر على التعايش مع هذا ، وربما لن يستطيع على ذلك في المستقبل" .

واختتمت صحيفة "الفينانشال تايمز" البريطانية مقالا لها نشر بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ كالاتي :

"الحدود المشتركة هي في النهاية مسالة من مسائل القبول الثنائي ولكن مسؤولي الولايات المتحدة يقولون بانهم سيمرون على أن تحترم الحدود الجديدة باعتبارها حدود العراق الجنوبية" .

وتحت عنوان "الترسيم الجديد للحدود بين العراق والكويت يثير مشاكل خطرة" اشارت صحيفة لوموند الفرنسية في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ الى ان ميناء وقاعدة ام قصر البحريين اللذين يقعان على مدخل خور الزبير في العراق شمال غربي الخليج واللذين يتعرضان اليوم للتهديد ليسا الا جزءا من المباني العملاقة التي شيدها العراق في هذه المنطقة لاغراض التنمية والتي منها : مصانع بتروكيمياويات ، ومصانع للحديد ، ومصانع الغاز السائل والاسمدة وأحواض تمليح السفن . اضافة الى ذلك فقد تم في ١٩٩٠ كري القنوات المائية المؤدية الى الخليج من أجل السماح بدخول الناقلات الكبيرة .

وقد أصبح لهذه المنطقة الاولوية بعد انتهاء الحرب مع ايران لاسيما وانها تعوض عن ميناء البصرة على شط العرب الذي ملأته مخلفات الحرب مع ايران . وان تخطيط الحدود سيحول هذه المنشآت الضخمة الى العدم " وتضيف الصحيفة قولها : "ولكن بدأت أصوات ترتفع وتطالب ، بعيدا عن الاعمال الفنية للجنة الحدود والاعتبارات السياسية أو اعتبارات المنطق ، بالاخذ بنظر الاعتبار ضرورة احترام مصالح البلدين وتجنب الصراعات المستقبلية" .

وذكرت صحيفة "القدس العربي" بعددها الصادر بتاريخ ١٨-١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ بأن المراقبين يرون "بأن قرار اللجنة بهذه الطريقة يرسي أسسا قوية لمشاكل الحدود بين البلدين أكثر مما يضع حلولا لها" .

وجاء في مقال للسيد "طارق مصاروة" نشرته صحيفة "الرأي" الاردنية بتاريخ ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ :

"في اجتماعات لجنة الامم المتحدة الاخيرة لوضع خطوط حدودية بين العراق والكويت ، اكتشفت اللجنة ان للكويت اراضي في العراق هي كل حقل الرميلة النفطي العراقي ، وثلاثة ارباع ميناء ام قصر .. وهو الموقع الوحيد العراقي على الخليج الذي أمكن تطويره وبكلفة عالية !! فهدف لجنة الامم المتحدة ، كهدف الانجليز في مفاوضات العقير التي نابوا فيها عن "محمية الكويت" والعراق والسعودية واتفقوا مع انفسهم لعزل العراق .. والا فلماذا تم فرز جزيرة بوبيان غير المأهولة للكويت ، وكلنا يعلم ان مكان الكويت آنذاك كانوا اقل من عشرة آلاف نسمة ؟ المهم الآن ان لجنة الامم المتحدة هي التي تقرر الحدود بين العراق والكويت ، وهي طبعا لجنة تقرر الولايات المتحدة وبريطانيا حدود عملها ، ونتائج عملها !!

وإذا كان المطلوب في مفاوضات العقير في العشرينات عزل العراق عن العالم ، بالمطلوب الآن زرع عداء مستمر عراقي - كويتي سواء كان النظام السياسي في العراق أو في الكويت استمر أو تغير !!" .

وفي مقال كتبه السيد "محمد داودية" نشرته صحيفة "الدستور" الاردنية بتاريخ ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، ذكر ان "التطاول على أرض العراق ، يعني بكل بساطة ، زرع المتفجرات السريعة الاشتعال ، في العلاقات العربية العربية ، واغلاق المنافذ أمام العقل والحكمة" .

ويتساءل كاتب المقال "كيف يستطيع العراقي ان يغض الطرف عن هذا العدوان المكشوف على أرضه وعن سد شط العرب ومنافذ الخليج العربي بوجه الحياة العراقية ؟" .

وفي مقال بعنوان "حذار من فتنة لجنة ترسيم الحدود العراقية - الكويتية" ، كتبت صحيفة "صوت الشعب" الاردنية بتاريخ ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ما يأتي :

"يبدو أن الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها مصرّة على مواصلة زرع أسباب الانقسامات والنزاعات العربية ومصرّة على خلق دوافع ومبررات وذرائع لاثارة حروب اقليمية لا تبقي ولاتذر ، وتجعل أطراف هذه الحروب ضعفاء متهالكين منهكي القوى سياسيا وأمنيا واقتصاديا وعلى كل صعيد وتجعلهم أسرى الحاجة الى التدخل الامريكي والغربي لحل نزاعاتهم . والا فماذا يعني أن تقوم لجنة رسم الحدود العراقية - الكويتية المكلفة من الامم المتحدة ، بمنح

الكويت جزءا من مدينة "أم قصر" العراقية وتحريك الحدود ٦٠٠ مترا على طـــول ٣٠٠ كيلو مترا لصالح الكويت ؟ !" .

ويستطرد المقال بالقول :

"إن استغلال ظروف العراق الصعبة للتجاوز على حقوقه في السيادة علـــى أراضيه أو محاولة انتزاع أو اغتصاب جزء منها من خلال الاستقواء بأعـــداء العراق أو أعداء الأمة العربية هو أشبه ما يكون "كاللعب بالنار" وربما أخطر بكثير . فحذار من أسباب الفتنة التي يزرعها أعداء امتنا لإثارة الحروب بيـــن الاشقاء" .

وفي تحليل إخباري كتبه الدكتور (سعد أبو دية) ونشرته صحيفة الشعب الاردنيـــة بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ قال الكاتب :

"في نظري تظل هذه التقسيمات الواقعة بغير رضى الطرفين تظل قنبلـــة موقوته مثلما كانت في السابق قنبلة موقوته" .

كما قال أيضا :

"باختصار لقد ساهمت اللجنة بقرارها في اذكاء نيران الصراع من جديـد وسيظل العراقي يشعر بانه قد ظلم ظلما فادحا في تقسيم الحدود" .

وتحت عنوان "تسخين الحدود العربية .. لماذا الآن ؟" ، كتب الدكتور نبيـــل الشريف في صحيفة الدستور الأردنية بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ما يأتي :

"ونبدأ بموضوع تخطيط الحدود بين العراق والكويت الذي صمم بشكـــل يجعله مرشحا للانفجار في أي زمن قادم ، فليس من المعقول ان تمنح أراضـــي عراقية للكويت ، وان يحرم العراق من أي منفذ مائي . والذين قبلوا هـــذا الترسيم الجائر للحدود لم يسهموا في حسم المسألة الحدودية بين البلديـــن ، بل تركوا هذه القضية معلقة ومتقيحة كالدمل المتهيج . وكان الأجدى بهـــم ان يتخطوا ببعد النظر الذي يضمن لهم وللأجيال العربية القادمة العيش الامن فـــي جو من الاخوة وحسن الجوار . فالعراق الضارب في عمق الجغرافية وفي عمـــق

التاريخ لن يختفي عن الخارطة . ولن تبقى القوى الاجنبية مرابطة في هـذا الجزء من العالم الى الابد . ولكن من الواضح ان الاتجاه الذي كان يهدف دائما الى تسخين الحدود العربية قد انتصر في هذه الحالة" .

ويخلص هذا الكاتب الى القول :

"فالحدود العربية لم تشتعل فجاة دونما أسباب ، بل لتكريس الواقع العربي المتهرىء وزيادة حالة الرعب والالتصاق بحامي الحمى الامريكي ، خصوصا وان معظم هذه الحدود التي اشتعلت تقع في منطقة الخليج والجزيرة ، حيث النفط الذي تحتاجه أمريكيا اليوم وستحتاجه غداً" .

وفي تقرير لصحيفة "القدس العربي" من الكويت بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ نقل عن أحد الدبلوماسيين قوله : لا يوجد ما يمكن للعراقيين عمله في المدى القصير سوى الشكوى . ولكن ذلك سيشكل خطرا على الدوام مثل قنبلة موقوته في العلاقات الطويلة الاجل بين الدولتين .. سيكون الخطر قائما باستمرار" .

وبنفس الاتجاه استهل السيد محمد عثمان في عمود "هذا الصباح" في "الاهرام الدولي" بتاريخ ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ حديثه عن الموضوع بالقول : "لا يمكن أن تكون الحدود الجديدة بين العراق والكويت التي تم ترسيمها مؤخرا الا قنبلة موقوته تنتظر الانفجار في أي لحظة طال الزمن أو قصر" .

وتطرقت صحيفة "أخبار الاسبوع" الاردنية بتاريخ ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ الى "الخلافات الحدودية في الجزيرة العربية والخليج العربي" فقالت بأنها "موروث قبلي غذته الثورة والثروة النفطية واسهمت في تكريسه الشركات الاجنبية التي دعمتها الاحتلالات البريطانية التي فرضت على انحاء الجزيرة والشريط الساحلي على جانبي الخليج وصولا الى العراق بعد احتلاله أوائل القرن العشرين" .

وأضافت :

"إن بريطانيا كدولة حامية شعرت أنه من الصعب السيطرة على القبائل لذلك لجأت الى احتوائها ضمن كيانات زرعت فيما بينها الخوف حتى تسهل

السيطرة عليها وعلاوة على ذلك أتاحت لهذه القبائل من خلال خرائط مفتوحة لتكون مستقبلا عوامل هدم لاية وحدة قومية" .

وانتهت الصحيفة الى القول :

"هذا الواقع المؤلم تعيشه الجزيرة العربية ولعل أبرز وقائع هذا الواقع ما حدث أخيرا على الحدود العراقية الكويتية حيث تدخلت الامم المتحدة التي سلبت العراق بموجب خرائط بريطانية حقل الرميلة النفطي وميناء أم قصر في حركة تحجيم للعراق لتزيد المنطقة اشتعالاً" .

وتحت عنوان "باعتماد الخرائط البريطانية الامم المتحدة تصدر قرار تقسيم الخليج العربي" .

قالت صحيفة "الراي" الاردنية بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤ :

"ليست المرة الاولى التي تعتمد فيها الامم المتحدة الخرائط البريطانية في تدمير كيانات سياسية قائمة وفي تقسيم شعوب ناضلت من أجل وحدتها والحفاظ على كينونتها القومية والوطنية" .

وبعد أن تطرقت الصحيفة الى فلسطين ، ذكرت في شأن موضوع الحدود العراقية الكويتية الآتي :

"... ان قرار الامم المتحدة بتحديد الحدود بين البلدين سيجعل منهما وعلى مدى أجيال عديدة وبمباركة الامم المتحدة شعوبا متناحرة وفي حالة عداء دائم وخاصة ان أم قصر وحقول الرميلة هما عراقيان منذ أن كان العراق وقبل وجود الاستعمار البريطاني في الخليج . ليس بالجديد على بريطانيا وعلى خرائطها سياسة "فرق تسد" هذه السياسة التي عاشت عشرات السنوات في أرضنا العربية . ولكن ان تزحف هذه السياسة على الامم المتحدة وتبدأ في ممارستها فهنا تكمن خطورة هذه المنظمة الدولية التي أصبحت بالفعل هيئة الامم الامريكية" .

وفي مقال افتتاحي لصحيفة "الصباح" التونسية كتبه رئيس التحرير السيد "عبد اللطيف الفراتي" بتاريخ ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، قال الكاتب :

ومن اللازم أن يكون هناك موقف كويتي عراقي رافض لأن رسم الحدود بين أي دولتين لا يكون الا بموافقة الدولتين كليهما والا فإن أي حدود ترسم رغم أنف أي واحد منهما تكون بمثابة القنبلة الموقوته التي يمكن أن تنفجر في كل حين إضافة الى أن الاتفاق ، مهما كان ، لابد أن يتم على أساس من العدالة والاعتماد على الوضع التاريخي السابق" .

(توقيع) أحمد حسين
وزير خارجية جمهورية العراق
بغداد في ٣١ مايس/مايو ١٩٩٢م

ضميمة

نسخ من جوازات مختومة للمغادرة من الكويت في المطلع

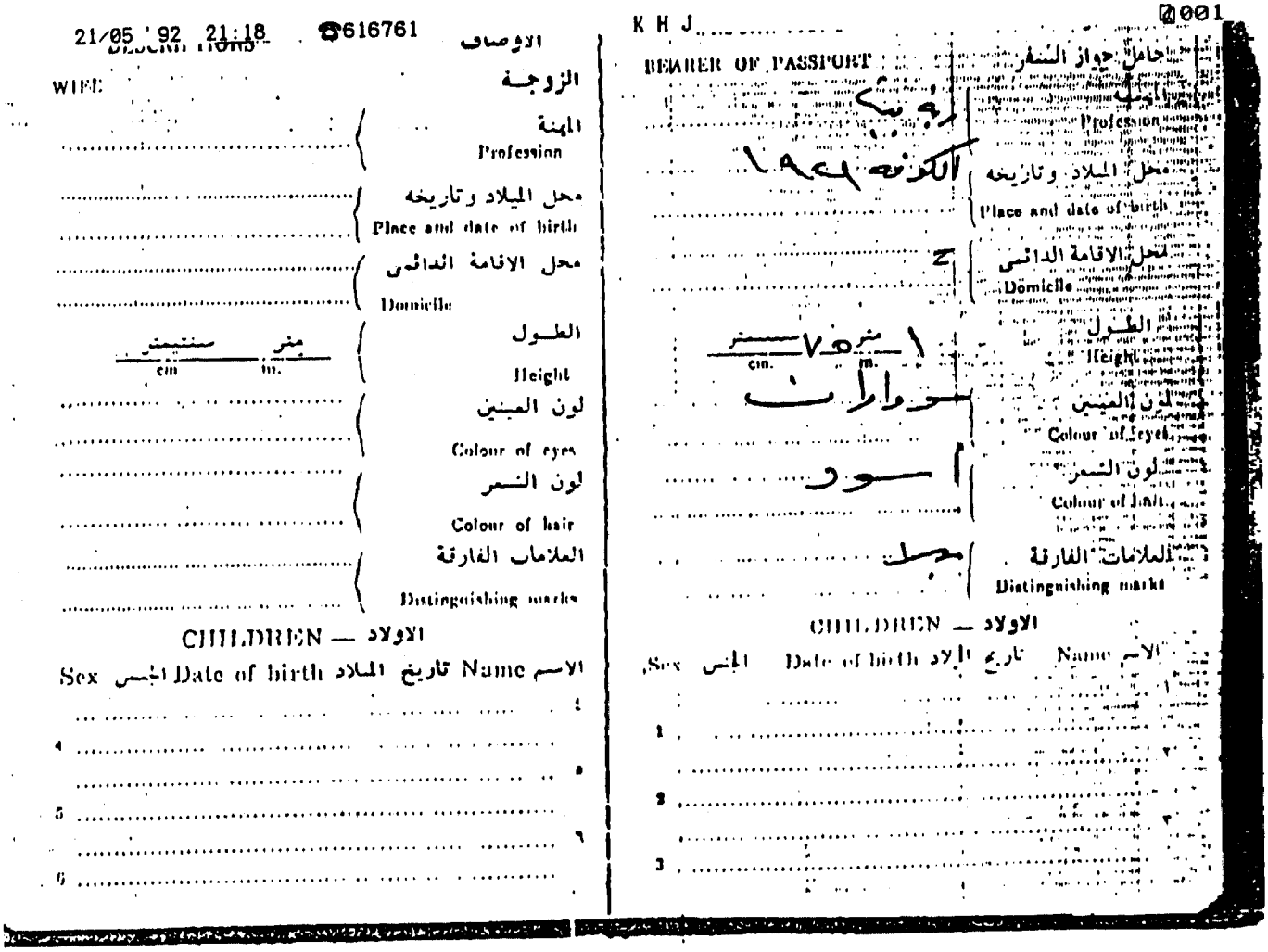

004

K H J
BEARER OF PASSPORT

حامل جواز السفر	
المهنة Profession	
محل الميلاد وتاريخه Place and date of birth	كويت الزهراء/عجيري
محل الاقامة الدائمي Domicile	البصرة
الطول Height	متر cm. / سنتيمتر m.
لون العينين Colour of eyes	بني
لون الشعر Colour of hair	اسود
العلامات الفارقة Distinguishing marks	ندبة في الجبهة

CHILDREN — الاولاد

Sex الجنس	Date of birth تاريخ الميلاد	Name الاسم
ذ	١٩٦٠	

21/05 '92 21:11 ☎616761

WIFE

الزوجة	
المهنة Profession	
محل الميلاد وتاريخه Place and date of birth	
محل الاقامة الدائمي Domicile	
الطول Height	متر m. / سنتيمتر cm.
لون العينين Colour of eyes	
لون الشعر Colour of hair	
العلامات الفارقة Distinguishing marks	

CHILDREN — الاولاد

Sex الجنس	Date of birth تاريخ الميلاد	Name الاسم

21/05 '92 21:05 ☎616761 K H J 001

This Passport contains 48 Pages

يحتوي هذا الجواز على (٤٨) صفحة

REPUBLIC OF IRAQ

PASSPORT

الجمهورية العراقية

جواز سفر

33182 ٣٣١٨٢ / رقم جواز السفر — No. of Passport

صبيحة [illegible] اسم حامله — Name of bearer

اسم زوجته — Wife's name

One واحد عدد الاولاد — No. of Children

عراقية الجنسية — Nationality

PASSPORT جواز سفر

In the name of the Minister for Foreign Affairs

وزير خارجية

GREETINGS ;

All competent authorities are requested to accord bearer of this passport protection, to allow him passage and to afford him all possible assistance in case of need.

الى يحيى من يهمه الامر ويرجو ان يشملوا حامل هذا الجواز برعايتهم ، وان يسمحوا له بالمرور ، وان يقدموا له جميع المساعدات الممكنة عند الاقتضاء .

Given at ..... صدر في البصرة

the ..... اليوم الثلاثون العشرين

of .....19 من شباط ١٩٦١

Passport Officer. مأمور الجوازات

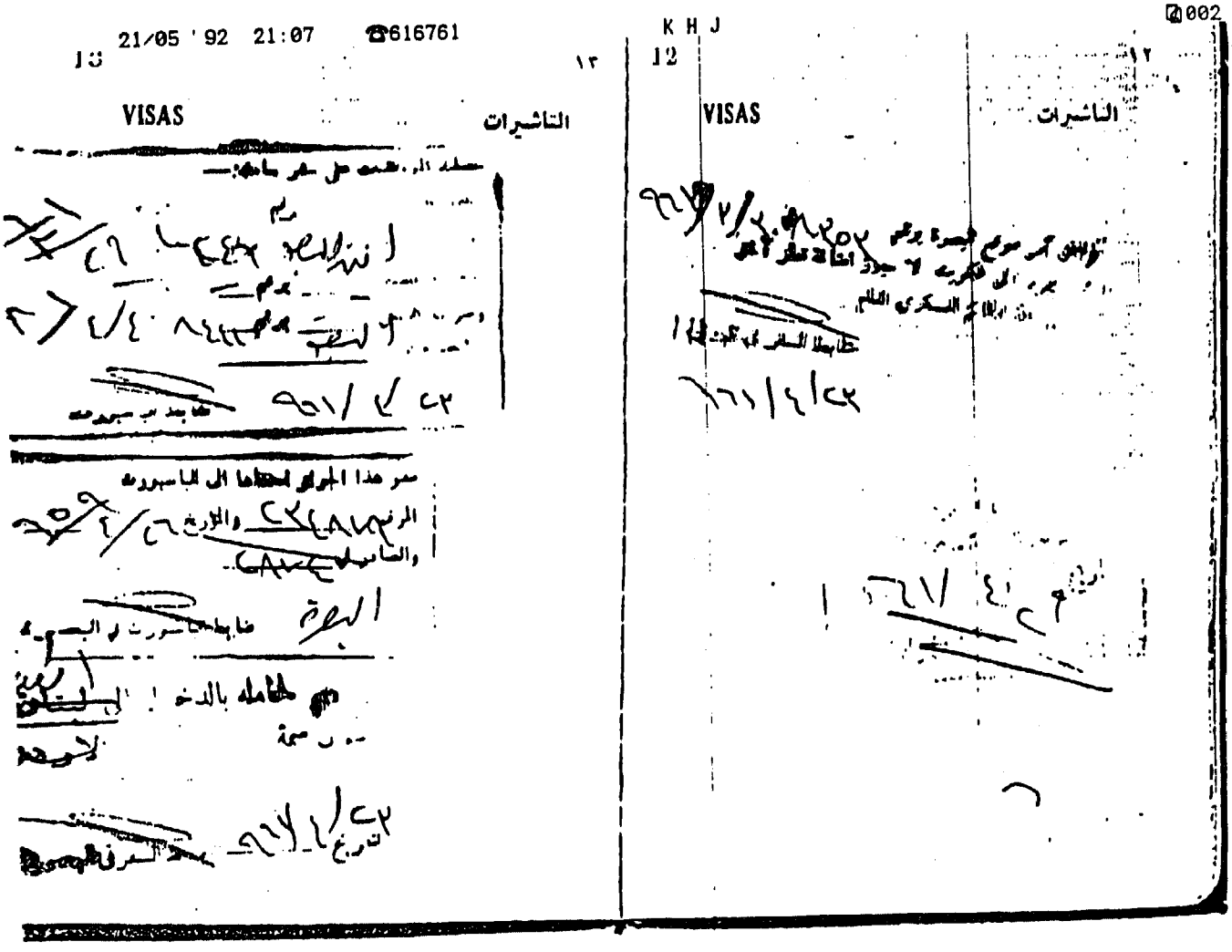
002
K H J
12
VISAS
التاشيرات
21/05 '92 21:07 ☎616761
13
VISAS
التاشيرات

21/05 '92 21:09 ☎616761 KHJ 003

7 ٧ | 6

1—RENEWALS ١ــ التمديدات

PASSPORT OFFICE مكتب الجوازات

Baghdad في بغداد

No.5189 Dated 7/11/62 الرقم ٥١٨٩ تاريخ ٦٢/١١/٧

This passport is hereby مددت مدة العمل

renewed valid until بهذا الجواز الى

22/4/1963 ٦٣/٤/٢٢

Passport Officer ضابط الجوازات

٢

وافقت مديرية السفر والجنسية على سفر حامله

بكتابها الرقم ١١٨٠٢ والمؤرخ في ٦٢/١١/٤

بغداد في ٦٢/١١/٧ ضابط السفر

OBSERVATIONS الملحوظات

وافق الحاكم العسكري العام بكتابه ٧٤٨٤ ل ٦٢/١١/٧

على ... اضيفت الى جنسيته السيد صلف

و... حسن عبدالله ... لمدة شهر واحد

تاريخ ... في ٦٢/١١/٧

ضابط الجوازات بغداد

اضيف الطفل حسن عبدالله من

مواليد عام ١٩٦٠ الى هذا الجواز

ضابط سفر بغداد

٦٢/١١/٧

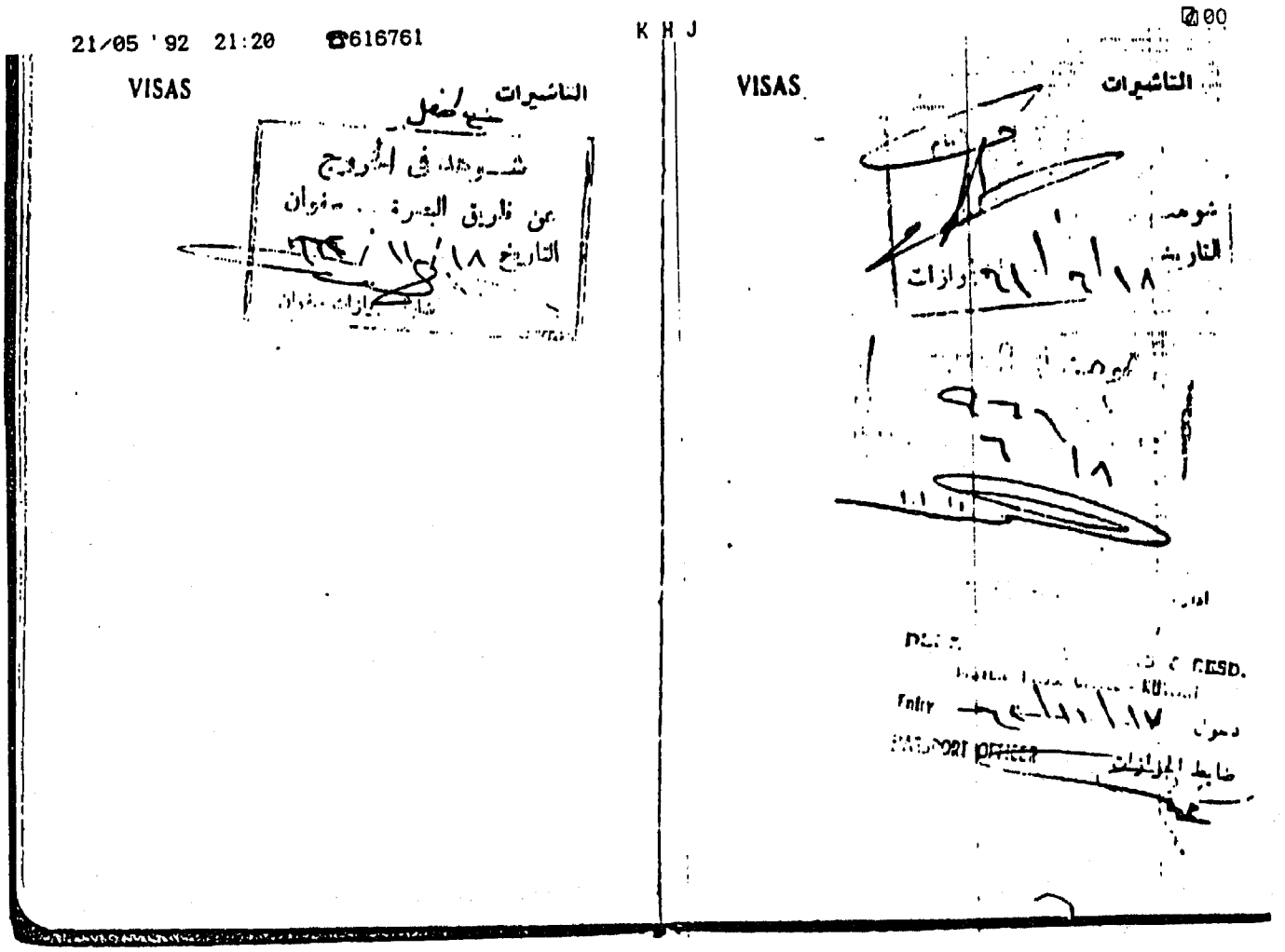
21/05 '92 21:20 ☎616761
K H J
VISAS
التاشيرات
شوهد في المروج
عن طريق البصرة - سفوان
التاريخ ١٨/ ١١/ ٩٢
VISAS
التاشيرات
التاريخ ١٨/ ٦/ ٩٢
Entry
ضابط الجوازات

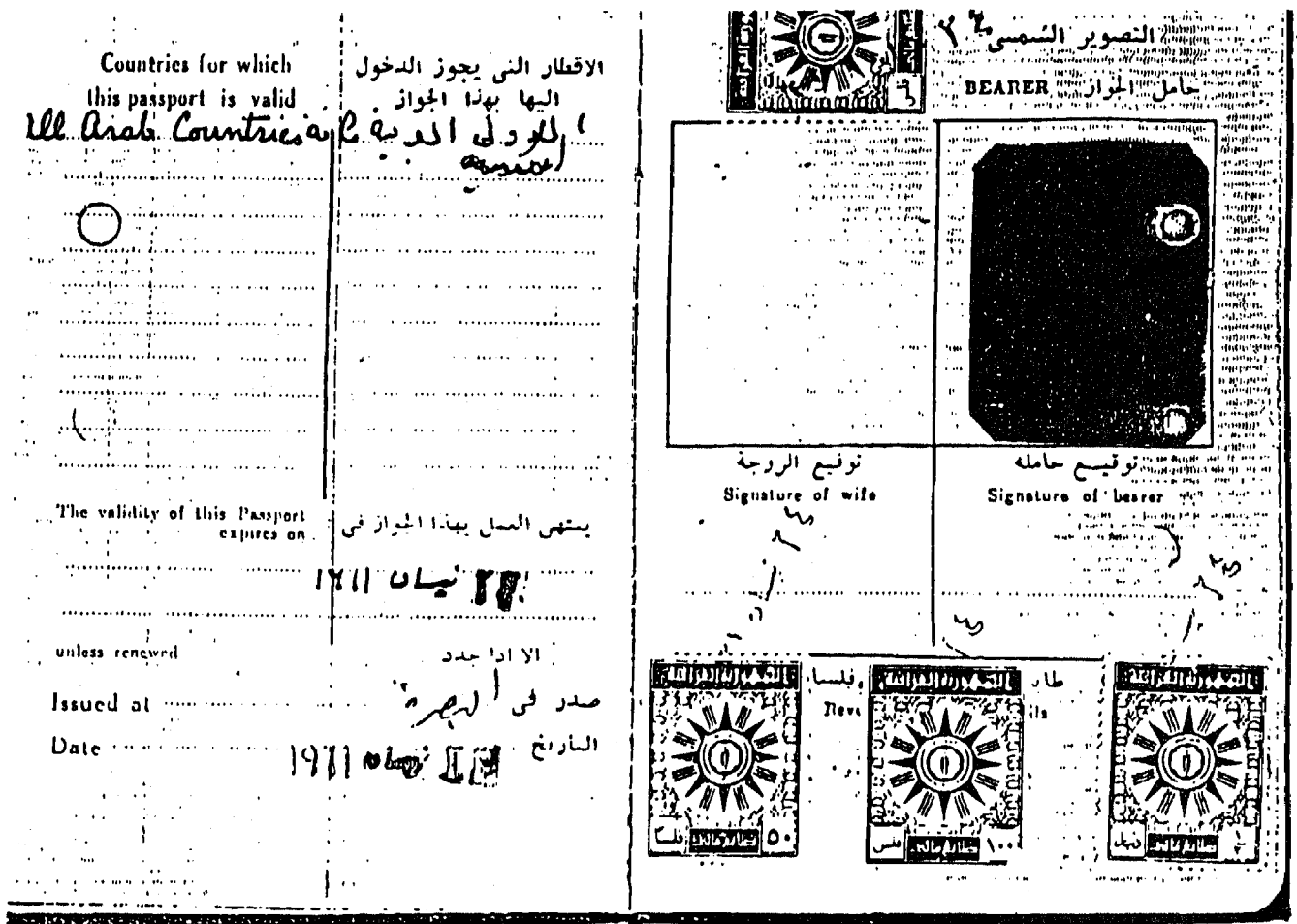
التصوير الشمسي
حامل الجواز BEARER
توقيع الزوجة
Signature of wife
توقيع حامله
Signature of bearer
Countries for which this passport is valid
الاقطار التي يجوز الدخول اليها بهذا الجواز
All Arab Countries
The validity of this Passport expires on
ينتهي العمل بهذا الجواز في
٢٣ نيسان ١٩٦١
unless renewed
الا اذا جدد
Issued at
صدر في القاهرة
Date
التاريخ
١٣ نيسان ١٩٦١

003

21/05 '92 21:21 ☎616761

This Passport contains 48 Pages

يحتوي هذا الجواز على (٤٨) صحيفة

REPUBLIC OF IRAQ

الجمهورية العراقية

PASSPORT

جواز سفر

173876 ٤٤/١٧٣٨٧٦ رقم جواز السفر / No. of Passport

اسم حامله / Name of bearer

اسم زوجته / Wife's name

عدد الاولاد / No. of Children

الجنسية / Nationality عراقية

K H J

REPUBLIC OF IRAQ

الجمهورية العراقية

PASSPORT

جواز سفر

—o—

In the name of the Minister for Foreign Affairs

GREETINGS;

All competent authorities are requested to accord bearer of this passport protection, to allow him passage and to afford him all possible assistance in case of need.

باسم وزير خارجية العراق نحيي من يهمهم الامر ونرجو ان يشملوا حامل هذا الجواز برعايتهم ، وان يسمحوا له بالمرور ، وان يقدموا له جميع المساعدات الممكنة عند الاقتضاء .

Given at ..... صدر في

the ..... في اليوم السادس عشر

of ..... من شهر ..... سنة ١٩٧٦

Passport Officer. ضابط الجوازات

21/05 '92 21:23 ☎616761

Countries for which this passport is valid	الاقطار التي يجوز الدخول اليها بهذا الجواز
	الدول ايران والكويت والعربية السعودية

The validity of this Passport expires on ينتهي العمل بهذا الجواز في ٢٥/٥/١٩٩٥

unless renewed الا اذا جدد

Issued at صدر في

Date التاريخ ٢٦/٥/١٩٩٢

K H J PHOTOGRAPH التصوير الشمسي

WIFE الزوجة BEARER حامل الجواز

توقيع الزوجة
Signature of wife

حامله
Signature of bearer

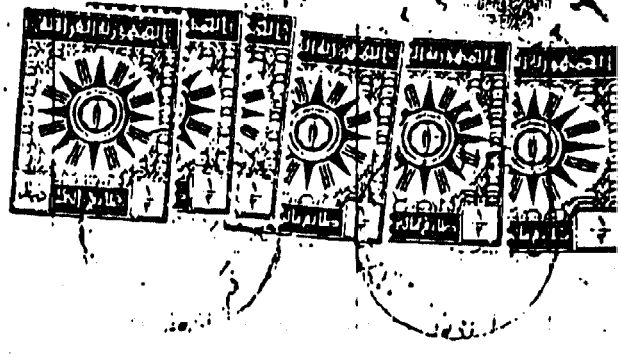

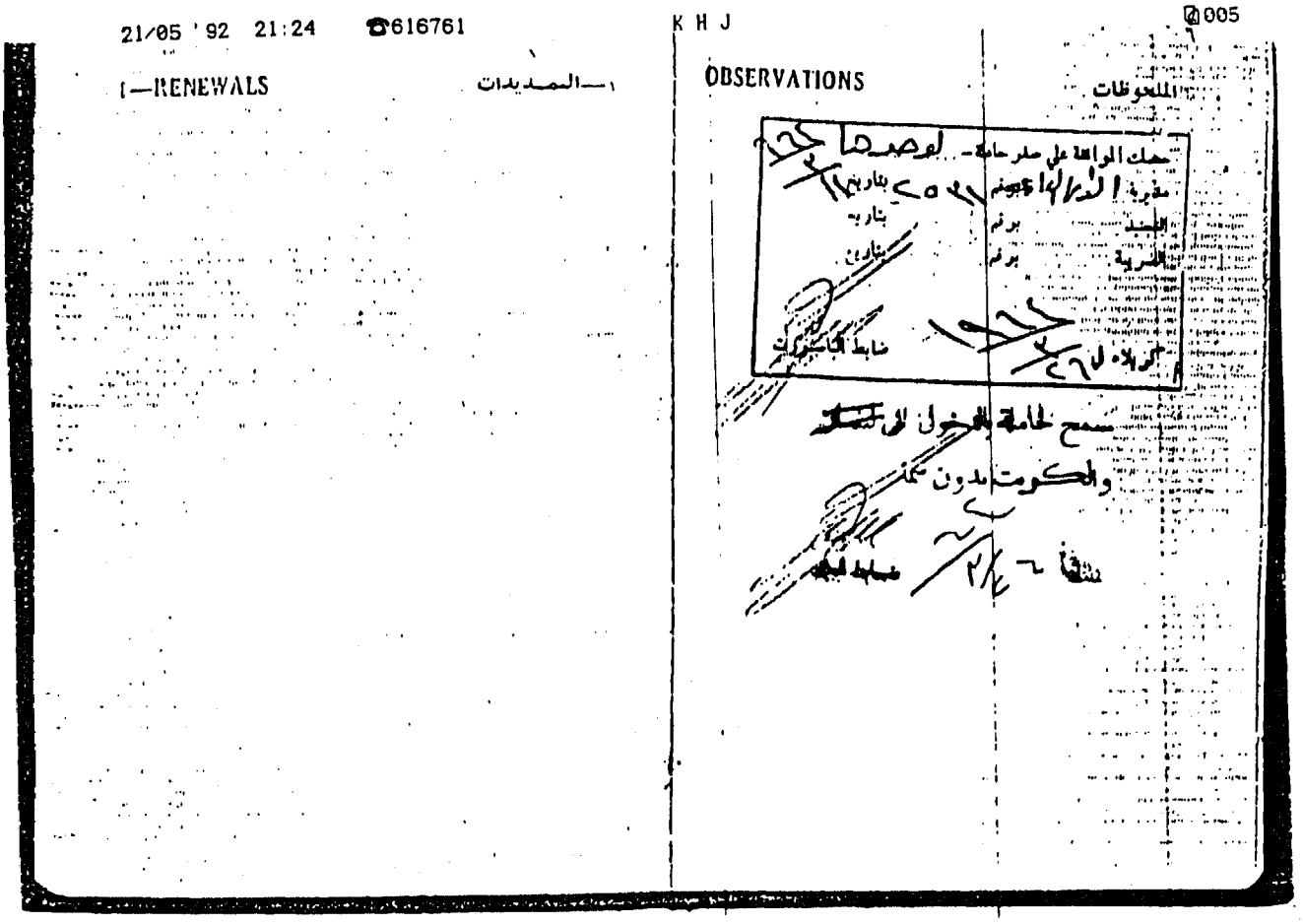
21/05 '92 21:24 ☎616761
K H J
005
1—RENEWALS
١ — التمديدات
OBSERVATIONS
الملحوظات
ضابط الجوازات

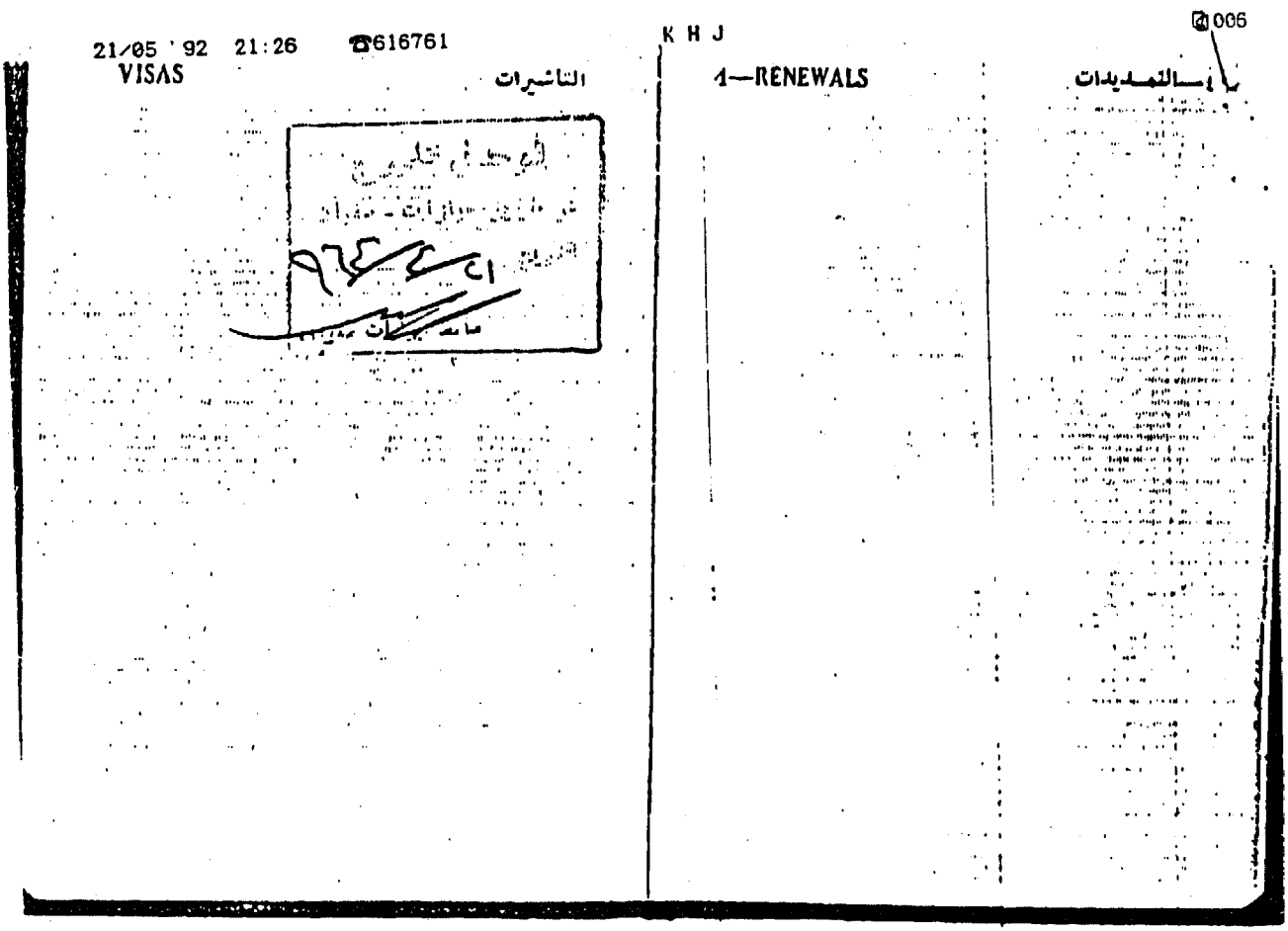
006
K H J
21/05 '92 21:26 ☎616761
VISAS
التاشيرات
1—RENEWALS
التمديدات

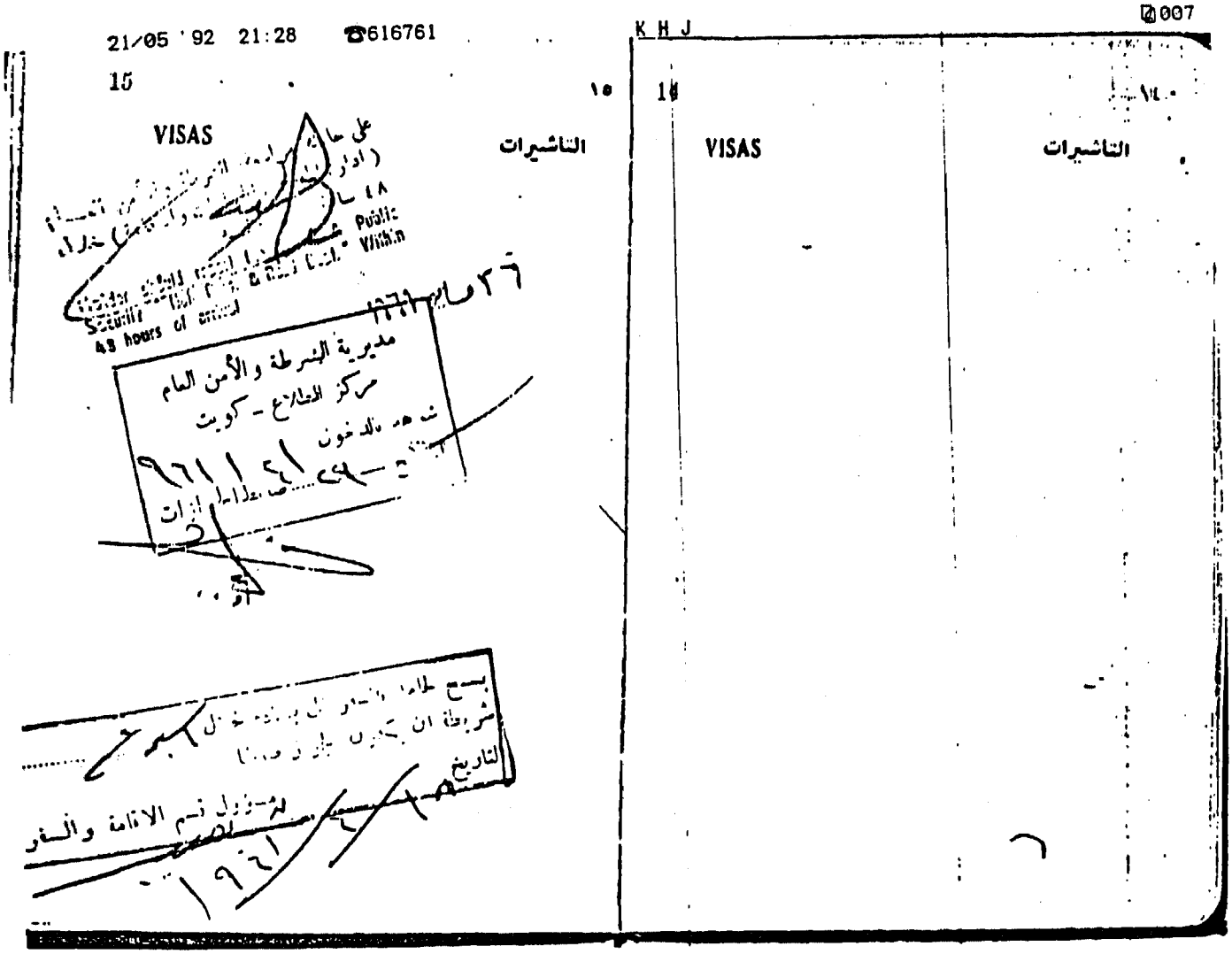
21/05 '92 21:28 ☎616761
007
K H J
15
١٥
VISAS
التاشيرات
48 hours of arrival
Public Within
مديرية الشرطة والأمن العام
مركز الطلائع - كويت
16
١٦
VISAS
التاشيرات

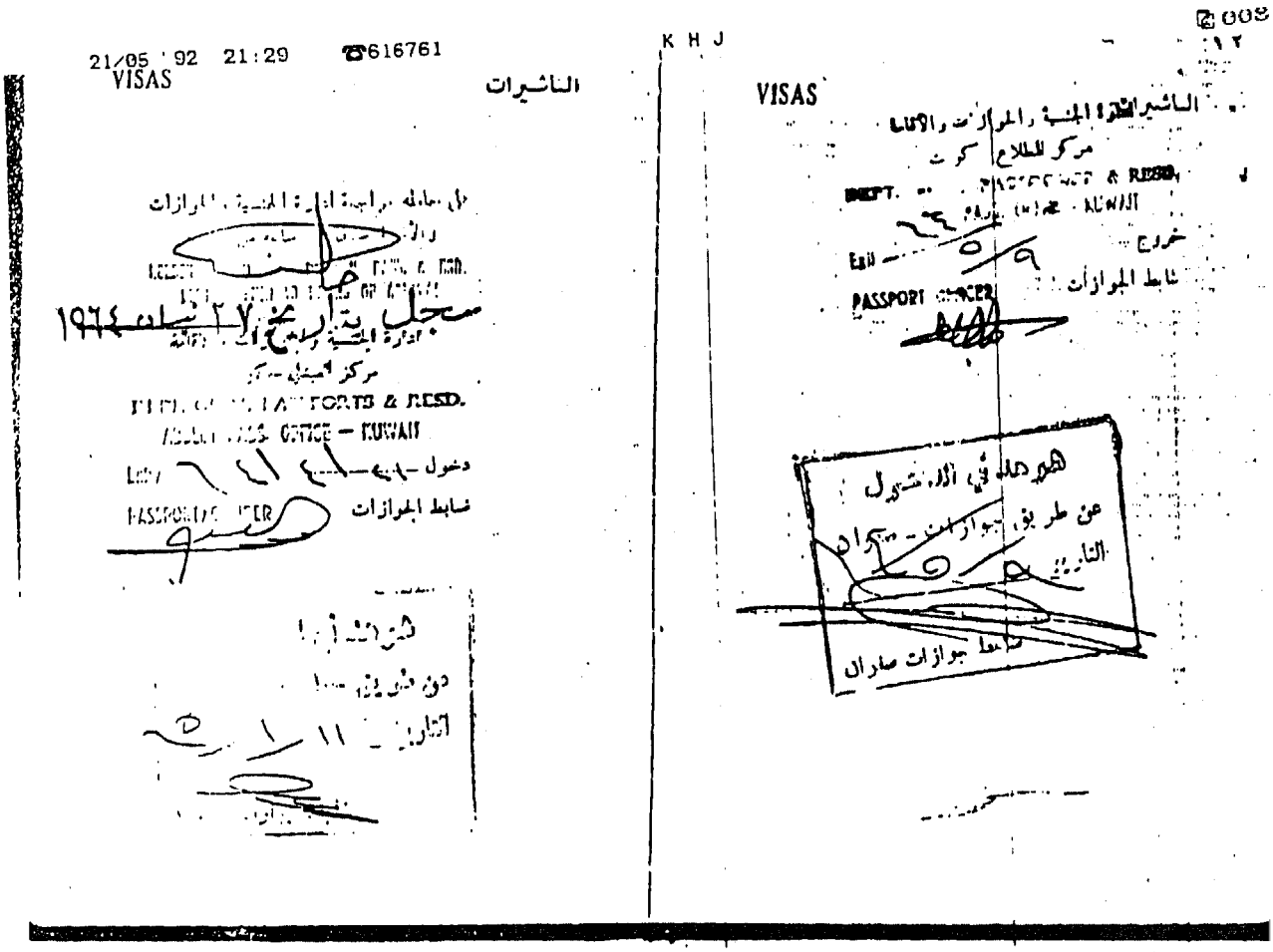
21/05 '92 21:29 ☎616761
VISAS
الناشيرات
مسجل بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٤
دخول
ضابط الجوازات
VISAS
الناشيرات
مركز للطلاع
PASSPORT OFFICER
هو معه في الاشيرل
عن طريق جوازات
ضابط جوازات صادر

002

21/05 '92 21:37 ☎616761

KHJ

REPUBLIC OF IRAQ

PASSPORT

جواز سفر

الجمهورية العراقية

يحتوي هذا الجواز
على (٤٨) صحيفة

This Passport Con-
tains 48 Pages

REPUBLIC OF IRAQ

الجمهورية العراقية

PASSPORT

جواز سفر

23653 ٢٣٦٥٣

رقم جواز السفر No. of Passport	
اسم حامله Name of bearer	ليلى
اسم زوجته Wife's name	
عدد الاولاد No. of Children	
الجنسية Nationality	

In the name of the Minister for Foreign Affairs

GREETINGS;

All competent authorities are requested to accord bearer of this passport protection, to allow him passage and to afford him all possible assistance in case of need.

باسم وزير خارجية العراق يحيي من يهمهم الامر ونرجو أن يشملوا حامل هذا الجواز إرعايتهم ، وان يسمحوا له بالمرور ، وان يقدموا له جميع المساعدات الممكنة عند الاقتضاء .

Given at .... صدر في البصرة

the ..... اليوم الحادي عشر

of ..... 19 ١٩٦٢ من شهر شباط

Passport Officer.

ضابط الجوازات

عبد السميع خلف

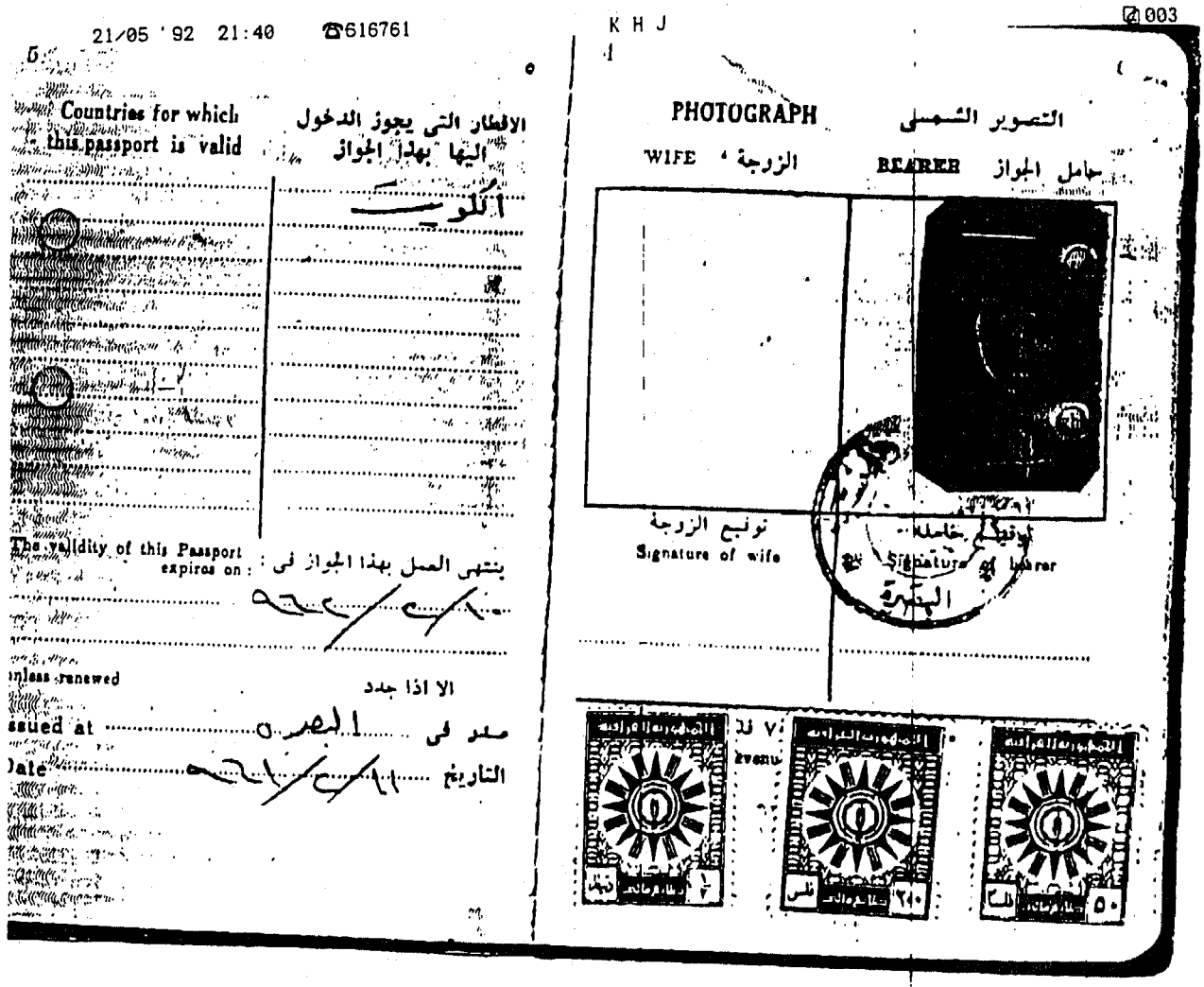
21/05 '92 21:40 ☎616761
003
K H J
Countries for which this passport is valid
الاقطار التي يجوز الدخول اليها بهذا الجواز
الكويت
The validity of this Passport expires on :
ينتهي العمل بهذا الجواز في :
unless renewed
الا اذا جدد
ssued at
صدر في
Date
التاريخ
PHOTOGRAPH
التصوير الشمسي
WIFE الزوجة
BEARER حامل الجواز
توقيع الزوجة
Signature of wife
Signature of bearer
البحيرة

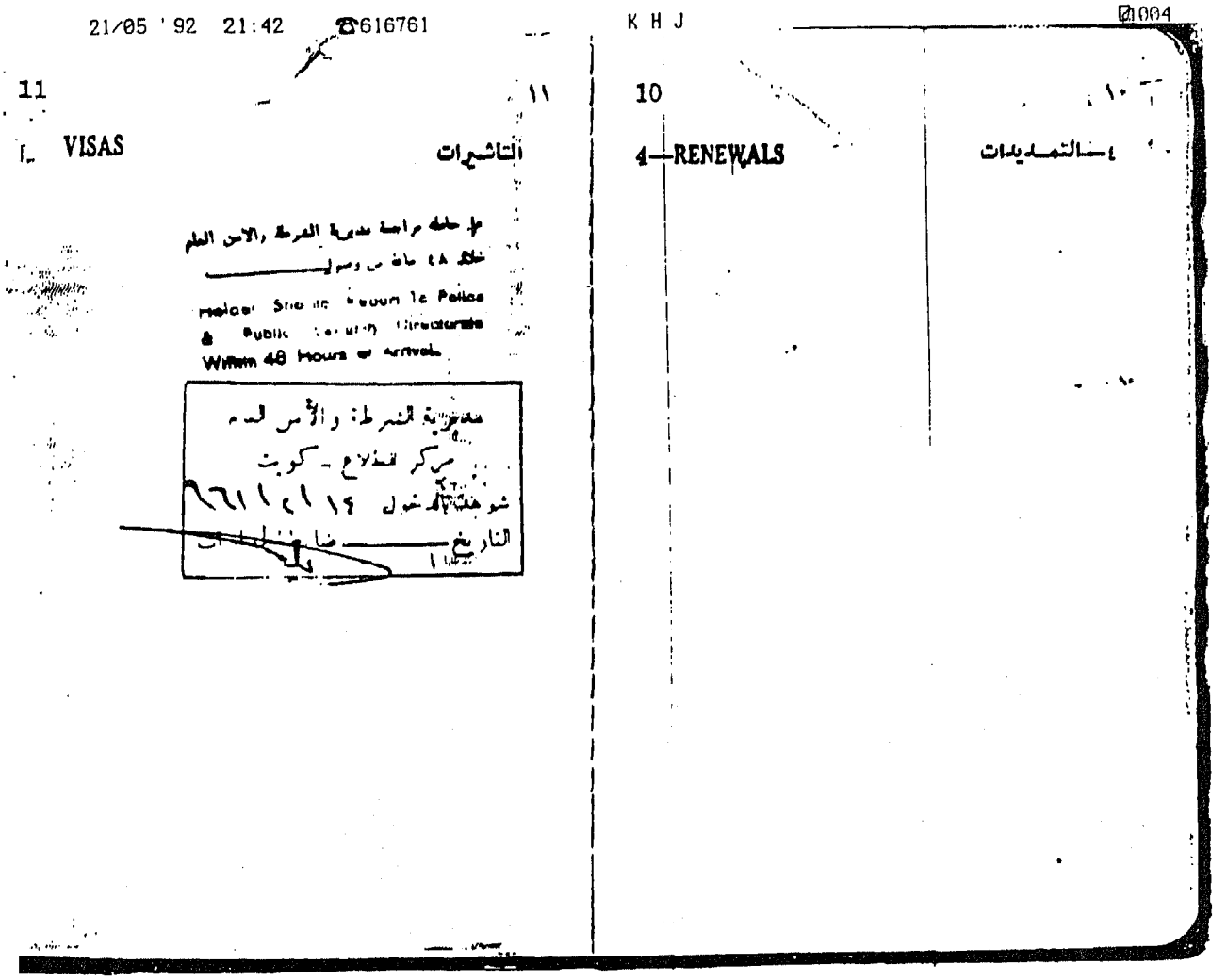

21/05 '92 21:42 ☎616761

11

VISAS

التاشيرات

على حامله مراجعة مديرية الشرطة والامن العام
خلال ٤٨ ساعة من وصوله

Holder Should Report to Police
& Public Security Directorate
Within 48 Hours of Arrival

مديرية الشرطة والأمن العام
مركز الشلاح - كويت
شوهدت دخول ١٩ ١ ١٩٩٢
التاريخ

K H J

1004

10

4—RENEWALS

٤ـ التمديدات

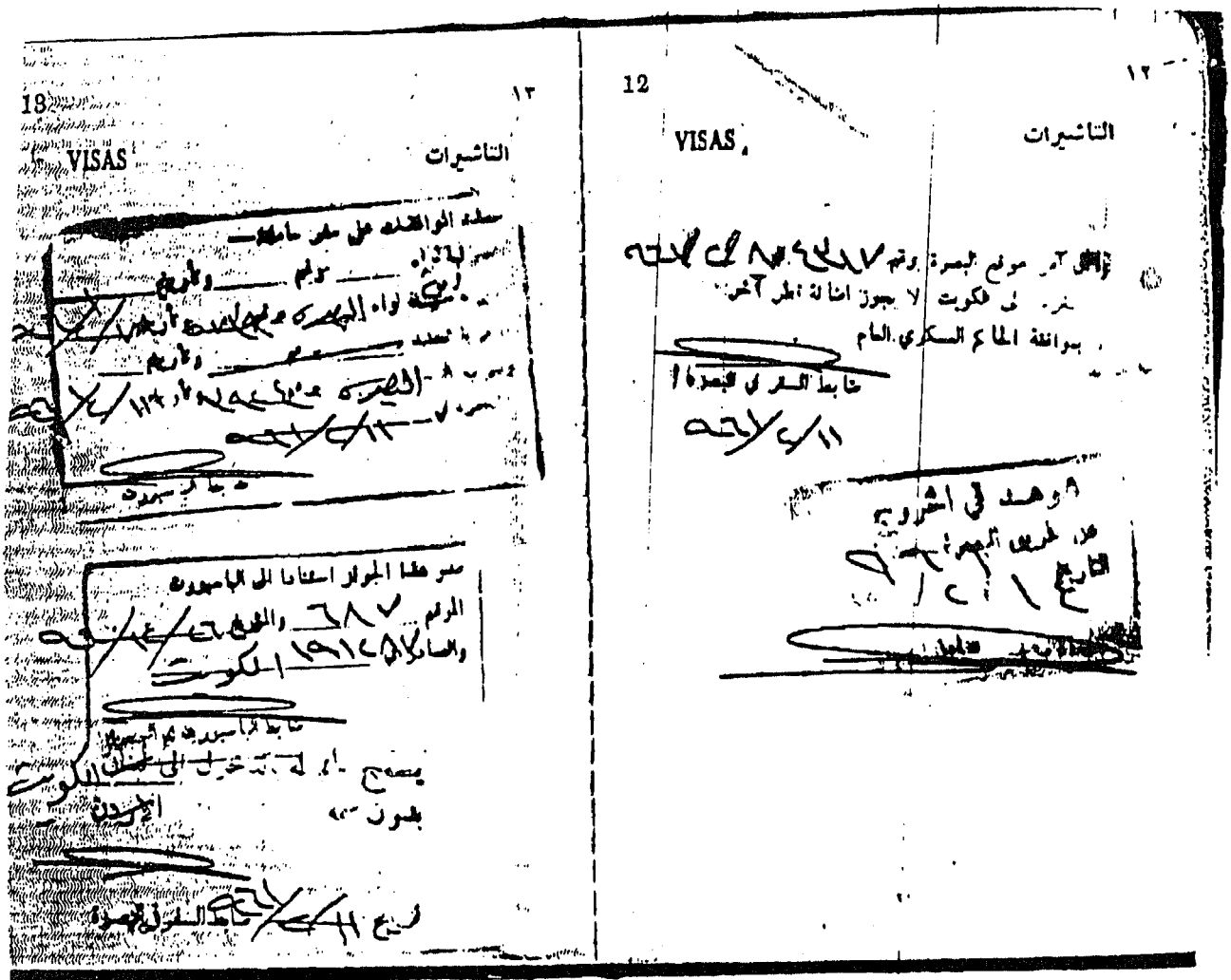

١٢ 12 VISAS التاشيرات

١٣ 13 VISAS التاشيرات

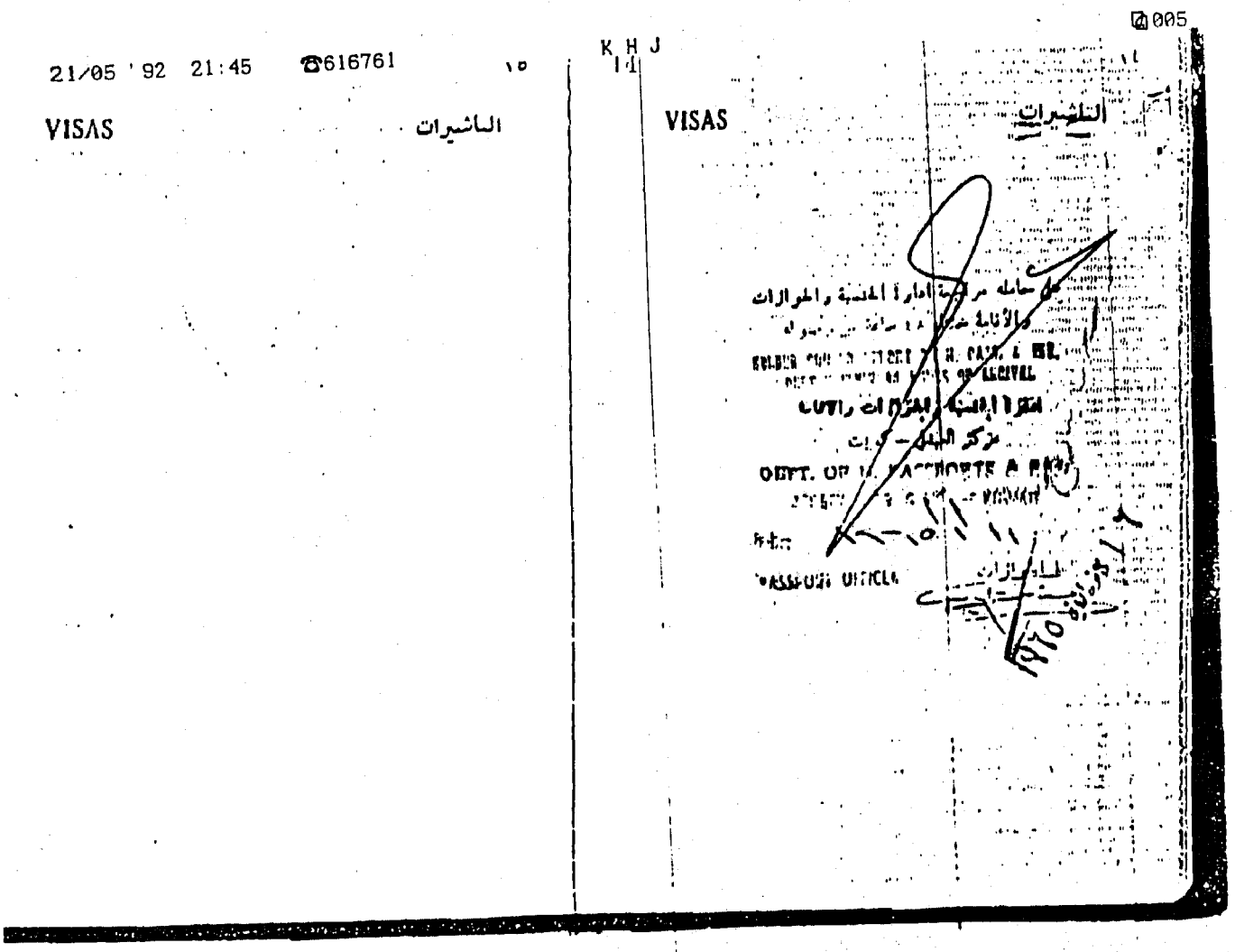
005
K H J
21/05 '92 21:45 ☎616761 ١٥
VISAS
الـتأشيرات
VISAS
التأشيرات

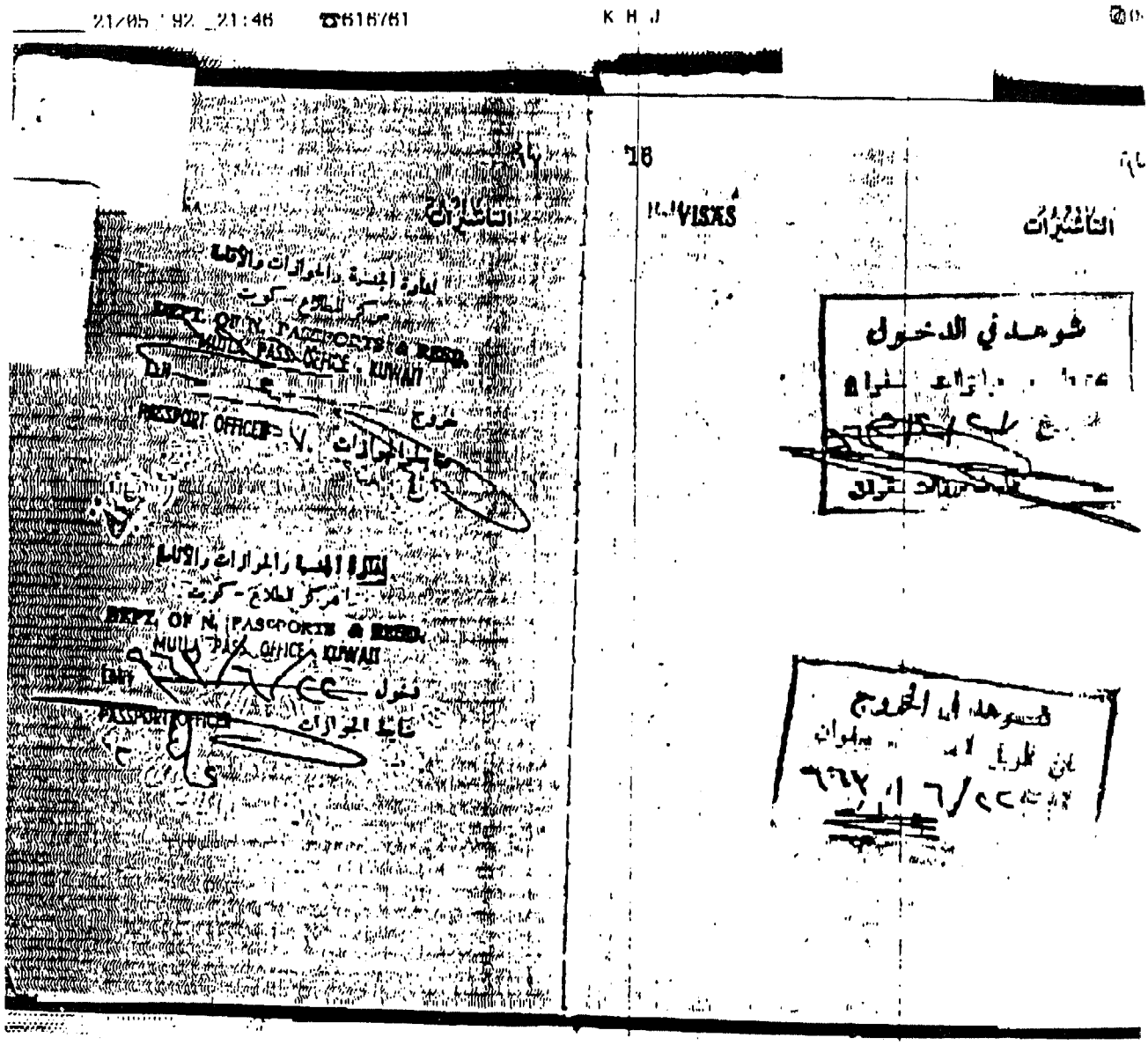
21/05 '92 21:46 ☎616781 K H J
VISAS
التأشيرات
شوهد في الدخول
شوهد في الخروج
DEPT. OF N. PASSPORTS & RESID.
MUTLA PASS OFFICE, KUWAIT
PASSPORT OFFICER
دخول
خروج